

## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

أ.م.د. عمار محمود حميد / جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. محمد حسين كاظم

أ.م.د. سرمد عبد الجبار هدايب

تاريخ التقديم: 2018/3/19

تاريخ القبول: 2018/5/28

### المستخلص:

يركز هذا البحث على ضرورة تطوير وتعزيز القطاع المالي في العراق بأعتبار ان هذا القطاع يوفر المرونة المالية والسيولة الكافية لتفعيل الاستثمارات والنمو الاقتصادي ، ويأتي ذلك من خلال الاخذ بالمعايير الدولية في اطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات وهو احد اتفاقات منظمة التجارة العالمية مما يعمل معه على تدعيم بيئة قانونية وتشريعية ذات مقبولية دولية تتعزز من خلالها مؤسسات ونشاط القطاع المالي في العراق. وفي هذا السبيل تم طرح تساؤل حول مدى الامكانية المتاحة امام العراق لتطوير بيئته المالية في اطار أخذه ببنود الاتفاق الدولي للتجارة في الخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ، وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات شكلت الارضية التي استندت اليها اجابات الاسئلة المطروحة واثباتات الفرضية في اطار منسجم مع هدف البحث .

**المصطلحات الرئيسية للبحث/القطاع المالي - اتفاقية GATS - منظمة التجارة العالمية .**



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 108 المجلد 24

الصفحات 331-357



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

### المقدمة:

تعد مسألة تعزيز القطاع المالي على قدر كبير من الأهمية إذ أن ذلك الجزء من الاقتصاد (المالي) يوفر المرونة الكافية بما يجعل الجزء المادي (الحقيقي) منه بالمستوى الأدنى المطلوب من السيولة بما تعنيه من قدرة في تحويل الأموال من الأطراف التي لديها فائض إلى الأطراف التي تعاني من العجز وتنشيط هذا الأمر عبر التشجيع على الادخار وتسهيل عمليات الاقتراض والاستثمار بالقدر اللازم الذي يحقق النمو المنشود في الناتج المحلي. وقد بدى أن المسائل المتصلة بتعزيز خدمات القطاع المالي لاقت اهتماماً دولياً في إطار متعدد الأطراف ومن خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) في إحدى اتفاقاتها الرئيسية والمتعلق بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) وذلك بعد أن وجدت الدول المتقدمة نفسها في وضع يسمح لها بأن تتاجر بالخدمات والمنافسة بها على أعلى المستوى الدولي. وتستهدف منظمة التجارة العالمية واتفاقها الخاص بالتجارة في الخدمات إزالة كافة العوائق التي تقف في طريق حرية التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء، ووضع منظومة موحدة فيما يخص الأحكام والقواعد المحلية في كل بلد عضو بما يؤدي إلى توحيد الإجراءات على مستوى دولي متعدد الأطراف.

### مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة بتدني خدمات ومستوى أداء القطاع المالي في العراق وخدماته وعدم مواكبتها للتطورات على الصعيد العالمي والموائمة مع حاجة الاقتصاد في توجيهه نحو الإصلاح واعتماد نهج آلية السوق، وفي هذا الصدد يثار تساؤل حول مدى الامكانية والتحديات التي تترتب على عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والاعتماد على الاتفاق العام للتجارة في الخدمات في تحقيق القدرة على تعزيز قطاعه المالي بالقدر المطلوب والمناسب مع الدور الجديد والمنشود للاقتصاد.

### فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن العراق يؤسس إلى بيئة أكثر موائمة لتفعيل القطاع المالي وتعزيز دوره في توافر الخدمات المالية في ظل الاتفاق الدولي للتجارة في الخدمات.

### هدف البحث:

انصب هدف البحث على بيان القضايا الآتية:

- 1- التعريف بالقطاع المالي وأهميته.
- 2- التعريف بالاتفاق الدولي الخاص بالتجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.
- 3- بيان الفرص التي يمكن أن تتاح للقطاع المالي في العراق في ظل الأخذ بالاتفاق الدولي للتجارة في الخدمات.

### منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات ذات العلاقة بالموضوع وذلك من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته.

### هيكلية البحث:

حيث تضمنت هيكلية البحث على مقدمة وأربعة محاور، تناول المحور الأول الجوانب المفاهيمية للقطاع المالي وأهميته، والمحور الثاني سلط الضوء على واقع القطاع المالي في العراق وفقاً لمؤشرات تم اعتمادها في هذا المجال. أما المحور الثالث فقد اهتم بعرض مضامين الاتفاق الدولي للتجارة في الخدمات من حيث الأسباب الموجبة والمبادئ والقواعد وقد أفردنا للجزء الخاص بالخدمات المالية في هذا المحور بما يتناسب وهدف البحث. فيما تناول المحور الرابع لمجموعة الفرص التي يمكن أن تتاح في مجال تعزيز وتطوير قطاعه المالي في ظل الالتزام باتفاق التجارة في الخدمات متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي جاءت متناغمة مع هدف وفرضية البحث.



## المحور الاول: ماهية القطاع المالي واهميته:

**اولاً: المفهوم:** يمكن تفهم القطاع المالي في الاقتصادات وذلك من خلال ايراد مجموعة من التعريفات التالية:

**1-1:** ان القطاع المالي **financial sector** يتكون من مجموعة من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق المالية مثل تلقي النقود وغيرها من الأصول ، حيث توجد مجموعة كبيرة جدا من الصفقات المالية **financial transaction** في صورة مطالبات وحقوق ملكية في الاقتصاد ويمكن ان تخدمها صناعة كبيرة ومتنامية (1)

**2-1:** القطاع او النظام المالي هو عبارة عن شبكة من المؤسسات المالية (المصارف ، المؤسسات غير المصرفية ، اسواق المال) والتي تتعامل بعدة انواع من السندات المالية (ودائع مصرفية ، سندات خزينة ، اسهم) وهي تسهل تحويل النقود واقراض الاموال واقتراضها (2)

**3-1:** القطاع/النظام المالي هو ذلك القطاع الذي يتكون من عدد من العناصر المختلفة والمترابطة في آن واحد ، وهذه العناصر تتكون من البنية التحتية (النظم القانونية ، ونظم المدفوعات ، ونظم التسوية ، والنظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك ، شركات الاوراق المالية ، والمؤسسات الاستثمارية) والاسواق (الاسهم ، السندات ، النقد ، المشتقات) (3)

**4-1:** القطاع المالي هو ذلك الاطار الذي تسبح في فلكه جميع المبتكرات التقنية لادارة المؤسسات المالية وانشطتها والسياسات المالية والنقدية ، والانشطة القانونية ومعايير المحاسبة والرقابة التنظيمية والاشراف والقدرة على فرض القانون واللوائح التنظيمية . وتلعب الاطر التنظيمية **Regulator Framework** دورا رئيسا في تشكيل نوع وصفات القطاع المالي من بلد الى آخر بسبب تأثيره في اختيار نوع المؤسسات المالية ومدى السماح في الدخول الى الانشطة والخروج منها ، وهذا الاطار يتمحور حول المصارف ، والمؤسسات المالية غير المصرفية ، واسواق الاوراق المالية (4)

**5-1:** القطاع المالي هو قطاع في الاقتصاد يقدم كافة الخدمات المالية كافة والتي تقدمها البنوك وشركات التأمين واسواق المال ، ويمثل هذا القطاع البنية التحتية الاساسية لدى جميع الاقتصادات المعاصرة ، وهو القلب النابض الذي يقوم بجمع المدخرات وتوزيعها ، وتوزيع وتنويع المخاطر ، وتنشيط اسواق رؤوس الاموال (5)

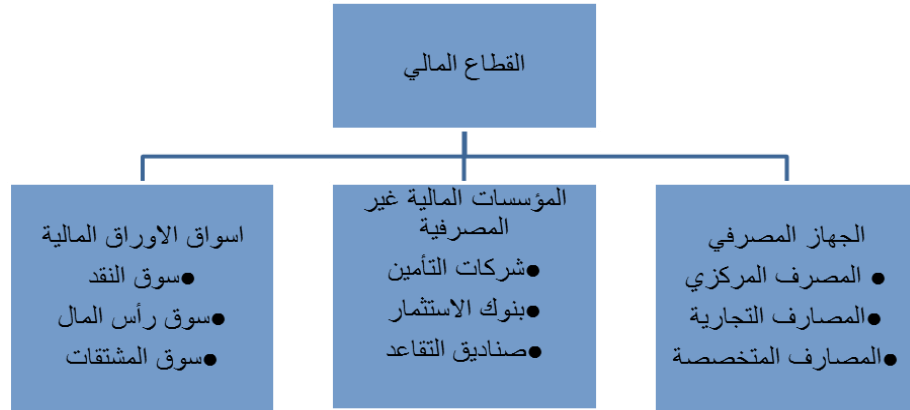
**6-1:** هو مجموعة الجهات التي تعرض التمويل مقابل الجهات الطالبة له ، والمؤسسات التي تنشط بين الطرفين ، والوسطاء ، فضلا عن الضوابط الحاكمة بما في ذلك آليات عمل البورصات والمصارف وشركات الاستثمار ، اذ ان لها دورا اساسيا في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات وذلك بالقدر المطلوب من الكفاءة (6) . ويمكن القول ان القطاع المالي ، ومن خلال المؤسسات الرئيسية (المصارف ، المؤسسات غير المصرفية ، اسواق الاوراق المالية) ، يشكل خاصة في الاقتصادات المعاصرة ذات التوجه نحو آلية السوق ، القاعدة الاساسية التي يتحرك من خلالها المال بما يمثله من مطالبات وحقوق **claims** على السلع المادية ، وهو بهذا الاطار يمثل البنية التحتية لخلق وتداول الاصول المالية التي تهيء الطريق لاجراء كافة المعاملات من اجل القيام بعمليات نقل الملكية للاصول المالية والحقيقية ، والحصول على راس المال اللازم لعمليات الاستثمار المالي والانتاجي بكل سهولة ويسر ممكنين . وعلى هذا الاساس ، فان وجود قطاع مالي متطور يضيف على الاقتصاد طابع الحركية والمرونة اللازمين للدفع بعجلة الاقتصاد نحو النمو والتطور من خلال وجود آلية سلسة للالتقاء بين عارضي الاموال وطالبيها .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

### ثانياً: الهيكل العام للقطاع المالي:

يتألف القطاع المالي اساساً من كل من المصارف ، والمؤسسات المالية غير المصرفية ، وسوق الاوراق المالية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط المبسط الآتي:  
مخطط (1) هيكل قطاع مالي نموذجي



المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى المصادر التي تناولت الموضوع.

### 1-2: الجهاز المصرفي:

يتمثل عمل الجهاز المصرفي لا سيما مايتعلق بالمصارف التجارية بقبول الودائع الجارية والزمنية ومن ثم القيام بأقراضها ، ويعد الفرق بين الفوائد على الودائع والفوائد على الائتمان هو ربح المصرف . كما يقوم المصرف التجاري بشراء الاوراق المالية قصيرة الاجل من السوق النقدي لتحقيق ارباح اضافية تفوق كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد السائلة خاصة مايتعلق بالاحتياجات النقدية القوتونية التي تفرضها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي ، للاحتفاظ بها وعدم اقراضها الى الجمهور في سبيل الحيلة والحذر من المخاطرة التي قد تحدث نتيجة قيام اصحاب الودائع بطلب اموالهم من جانب ، فضلاً عن وصفه اداة تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في مقدار ودائع الشيكات التي يمكن ان تنشأها المصارف التجارية من جانب آخر<sup>(7)</sup> . وتقوم المصارف التجارية كذلك بأداء المهام الآتية:

1-1-2: تقوم المصارف التجارية بدفع قوائم الشراء التي يقوم بها العملاء Clients عند ارسال تلك القوائم الى المصرف حيث يسدها من حسابات العملاء للشركات المجهزة للسلع والخدمات ، فضلاً عن خدمات الدفع الالكتروني Electronic Payment Services وظيفه التحصيل Collection Function لصالح العملاء . وهذا كله يأتي في اطار مايصطلح عليه بوظيفة الدفع Payment Role .

2-1-2: يقوم المصرف بأعطاء الضمانات الى طرف ثالث بالايفاء او الدفع عند عدم ايفاء العميل بالتزاماته اذا طلب منه ذلك ، وبهذا يقوم المصرف بأصدار خطاب ضمان يتعهد بموجبه بالدفع نيابة عن العميل وذلك وفقاً لعقد contract معد مسبقاً ويستوفي المصرف عادة اجور او فوائد من العميل ، ومثال ذلك رسائل الاعتماد المستندي Letters of Credit التي يفتحها العميل المستورد في دولة اجنبية ، وهذا مايصطلح عليه بوظيفة الضامن Guarantor Function .

3-1-2: تقوم المصارف بتقديم خدمة قبول الودائع الجارية checkable deposits وتزود العميل بدفتر صكوك لاستخدامه في عمليات الدفع ، لكن استخدام الصكوك بدأ بالانحسار في الآونة الاخيرة نتيجة توفر وسائل الدفع الالكتروني مثل visa card و master card وغيرها ، حيث وفرت هذه الوسائل للعميل امكانية الدفع والسحب من حساباتهم في أي وقت يشاؤون ومن أي مكان يتواجدون فيه من خلال خدمة الصيرفة المنزلية Home Banking<sup>(8)</sup> .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

2-1-4: تقديم الاستشارات المالية للعملاء الراغبين بالتعامل في الاسواق المالية من خلال بيع وشراء الاوراق المالية لقاء اجور يحصل عليها المصرف ، حيث يساعد المصرف في تكوين واختيار المحفظة المالية بالشكل المناسب وتقييم الاسهم والسندات التي يراد التعامل معها . كما يمكن للمصارف بناء محافظ استثمارية خاصة بها واقتناء موجودات مالية تدعم بها مركزها المالي .

2-1-5: التعامل بالصراف الاجنبي من خلال تداول العملات الاجنبية بوصفها اصولا مالية ، حيث تدخل المصارف سوق الصراف الاجنبي لبيع وشراء تلك العملات سواء كان ذلك لمصلحة العملاء او لمصلحة المصرف ذاته من خلال الاستفادة من تقلبات سعر الصراف الاجنبي ازاء العملة المحلية من خلال عمليات التغطية covering او المراجعة arbitrage او المضاربة speculation .

2-1-6: يقوم المصرف بالتعاقد مع الشركات من اجل اصدار الاوراق المالية وتسويقها في السوق الاولية نيابة عنها مقابل عمولات واجور يحصل عليها جراء ذلك . كما تقوم المصارف بأصدار الاوراق التجارية والتي يمكن تداولها في السوق المالية ذات الاجل القصير كشهادات الايداع والقبولات المصرفية<sup>(9)</sup> .

وفيما يخص المصارف المتخصصة فهي عبارة عن وحدات مصرفية مالية تقوم بوظيفة تجميع المدخرات من الافراد والمشروعات او من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات حينما تحتاج لها لغرض التوظيف الرأسمالي . كما تقوم بتسهيل شروط التسليف لديها واعطاء قروض طويلة الاجل ورفع سقف التسليف والتساهل في قبول الضمانات لقروضها . وتقوم المصارف المتخصصة بالتأكد من ان القروض سوف توجه نحو الوجهة المراد لها وفقا للأولويات التفضيلية للسياسة الائتمانية المستهدفة . ومن اهم انواعها بنوك التنمية الزراعية ، وبنوك التنمية الصناعية ، وبنوك القرى ، وبنوك التعاون الريفي ، وبنوك الاعمال وشركات الاستثمار<sup>(10)</sup> .

اما البنوك المركزية فوظيفتها اصدار وادارة عرض النقد في الاقتصاد وتنفيذ السياسة النقدية الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنظيم وادارة سياسة الصراف الاجنبي واسعار الفائدة ووضع وادارة سياسة البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات غير المصرفية وتنظيم اسواق المال وذلك وفقا لمقتضيات السياسة النقدية<sup>(11)</sup> .

## 2-2: المؤسسات المالية غير المصرفية

وتسمى ايضا بالمؤسسات غير الايداعية Non deposit institutions وهي عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تشترك فيما بينها بخصائص تميزها عن غيرها تتمثل بتقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع (من مثل اصدار الاوراق المالية لحساب الافراد والشركات ، تقديم خدمات التأمين ، استثمار المساهمات في صناديق التقاعد ) حيث تعد جزءا من مجموعة الوسطاء الماليين Financial Intermediaries<sup>(12)</sup> . وهناك العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية تختلف مسمياتها باختلاف طبيعة الخدمة المالية التي تقدمها ، ومن اشهر المؤسسات التي يمكن تسليط الضوء عليها هي:

أ: بنوك الاستثمار Investment Banks وهي عبارة عن مؤسسات تدار من قبل مدراء ذوي خبرة في التعامل بالسوق المالي ، وتسمى ايضا ببنوك التجارة والاعمال ، حيث تقوم هذه المؤسسات بأصدار اولي للأوراق المالية من اسهم وسندات لصالح الشركات والافراد ، او تقوم هي بذاتها بالاستثمار لزيادة ارباحها من خلال شراء وبيع الاوراق المالية ، كما تقوم بتقديم كل انواع الاستشارات والتنظيم وشراء وتقديم خدمات مالية عديدة<sup>(13)</sup> .

ب: شركات التأمين Insurance Companies وتعد احد مكونات القطاع المالي وهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل اقساط التأمين من المؤمن لهم (المشركين) وهم اصحاب بوالص التأمين لحمايتهم او حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر مختلفة (فقدان الحياة ، الكوارث الطبيعية والحرائق ، تلف او فقدان الممتلكات) وذلك بحسب نوع عقد التأمين . ومن جانب آخر تقوم هذه الشركات بأقراض هذه الاموال الى مؤسسات الاعمال او الى المؤمن لهم بضمن اقساط التأمين التي يدفعونها ، او تقوم بالتعامل في سوق الاوراق المالية شراء وبيعا ، وبهذا الشكل فان شركات التأمين تلعب دورا مهما في تحويل ادخارات الافراد والمؤسسات في المجتمع الى استثمارات راس مالية وحقيقية<sup>(14)</sup> .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

ج: صناديق التقاعد Pension Funds وهي عبارة عن مؤسسات ذات استقلال مالي وإداري ، حيث تقوم هذه المؤسسات بجمع المساهمات من العمال والشركات خلال مدة سنوات العمل ، وبعد ذلك تقوم بدفع رواتب ومستحقات الى العمال المساهمين عند احوالهم الى التقاعد او اصابتهم بحالة العجز . وتتراكم لدى هذه المؤسسات كميات كبيرة من الاموال تقوم باستثمارها في اسواق المال وتمويل المشروعات وتحصل من جراء ذلك على الارباح<sup>(15)</sup> .

2-3: اسواق الاوراق المالية Stock Markets وهي عبارة عن المكان الذي يتم فيه بيع وشراء اسهم Stocks وسندات Securities المؤسسات العامة والخاصة . وتتكون سوق الاوراق المالية من اسواق النقد Money Markets وهي الاسواق التي يتم فيها تداول الاوراق المالية قصيرة الاجل لسنة واحدة او اقل ، ومن امثلتها اذونات الخزينة ، والاوراق التجارية ، وشهادات الایداع ، واتفاقيات اعادة الشراء ، اما الصنف الثاني فهي اسواق رأس المال Capital Market والتي يتم فيها تداول الاوراق المالية طويلة الاجل من الاسهم والسندات والاصول المالية المشتقة Derivatives . كما تصنف الاسواق المالية الى صنفين رئيسيين هما السوق الاولي Primary Market وهي السوق التي يتم فيها الاصدار الاول للأوراق المالية حيث يقوم بهذه المهمة شركات متخصصة من مثل بنوك الاستثمار Investment Banks او يقوم الافراد والشركات مباشرة بطرح اوراقهم في السوق بأسلوب المزاد او الاعلان . اما الصنف الثاني فهو السوق الثانوي او ما يطلق عليه بالبورصة Stock Exchange والذي يتم فيه بيع وشراء الاوراق المالية بعد عملية الاصدار الاولي لها<sup>(16)</sup> .

### ثالثا: اهمية القطاع المالي :

ان للقطاع المالي اهمية كبيرة في الاقتصاد كونه يجمع ما بين طالبي الاموال مع عارضيه بالشكل الذي ييسر من اتمام العمليات المالية والاقتصادية ويدفع باتجاه النمو حيث يمكن ان نتفهم هذه الاهمية من خلال تناول النقاط الآتية:

1: لقد اقتنع الاقتصادي جوزيف شومبيتر Schumpeter منذ عام 1912 بأن العمل الجيد للجهاز المصرفي يسهم بنشر التقدم التكنولوجي وذلك من خلال تشخيص وتمويل اصحاب المبادرات من ذوي الفرص الملائمة في تصنيع المنتجات المبتكرة على نحو ناجح . كما رأى الاقتصادي هكس Hicks عام 1969 بان النظام المالي لعب دورا اساسيا في تحريك التصنيع في بريطانيا عبر تسهيل تعبئة رأس المال من اجل تمويل المشاريع\* . وفي الاتجاه نفسه، حينما يعمل القطاع المالي على نحو جيد تتاح هناك ارضية مناسبة تربط فيها المنشآت بالمقرضين Loaners وتساعد في الاقتناس الملائم للفرص الاستثمارية المجزية وذلك بتحرير مبادراتها واختياراتها من قيد التمويل ، وبالتالي تقلل من اعتمادها على التمويل الداخلي والعائلي ، وقد استطاع القطاع المالي خاصة في الولايات المتحدة الامريكية حديثا على ادامة النشاط ضمن طبقة رجال الاعمال حيث ساعد الائتمان المصرفي والسوق المالي على دفع المستثمرين المبادرين للاسهام في التقدم الاقتصادي<sup>(17)</sup> .

2: ان وجود قطاع مالي صحي وفعال يعد امرا ضروريا لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو في الاقتصاد ، وتعمل عناصر ومكونات هيكل القطاع المالي على تعزيز الاستثمار والنمو طويل المدى من خلال التخصيص الامثل للموارد مكانيا وزمانيا من خلال تيسير تبادل السلع والخدمات ، وتعبئة الادخارات ، وتقليل تكلفة التمويل ، وتيسير ادارة المخاطر . كما يعمل القطاع المالي السليم على تعزيز قوة ومرونة الاقتصاد عند تعرضه للزمات حيث يتيح للاسرة تسهيل عملية الاستهلاك ويساعد المؤسسات على اعادة تخصيص رأس المال والعمالة عند مواجهتها للتغير الهيكلي<sup>(18)</sup> .

3: يؤدي القطاع المالي السليم الى امكانية جذب رأس المال الاجنبي ومنح الشركات ذات الوضع المستقر اقتصاديا فرصة الحصول على تدفقات الائتمان الضروري لاعادة هيكلتها ، كما يجعل اسواق الائتمان الكفوة توفر نظام المعلومات اللازم للتقدير الصحيح للمخاطر والجدارة الائتمانية للمقترضين مما يجعل الائتمان يخصص طبقا لمدى المخاطر بحيث يساعد على التمييز بين المنشآت الكفوة من عدمها ، وفي هذا الاتجاه فان هناك نهج يؤكد على أن البلدان ذات النظام المالي المتحرر افادت من زيادة المدخرات وتحسين الاداء الاستثماري وتسارع معدلات النمو، كما يؤدي في الاتجاه نفسه تحويل البنوك التجارية الحكومية المتعثرة الى القطاع الخاص يسهم في انخفاض تكلفه رأس المال وهامش الوساطات المالية<sup>(19)</sup> .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

- 4: يقوم الوسطاء الماليون **Financial Intermediaries** كالبنوك بتقديم ثلاث فوائد مهمة داخل القطاع المالي في الاقتصاد ، فهم اولاً يقللون من تكلفة المعاملات من خلال ايجاد ترتيب مستمر بين المقرض والمقترض بحيث يستطيع ان يقدم له قروضا مستمرة من خلال حصوله على معلومات دائمة حول صلاحية المقترض من خلال معلومات حول حساب ايداعاته ، ثانياً من خلال تقديم قروض طويلة الاجل وتوفير السيولة من خلال تحويل جزء من المدخرات الجارية الى ائتمانية طويلة الاجل ، ثالثاً عن طريق تقليل المخاطر على المقرضين من خلال التجميع الكبير لهم<sup>(20)</sup> .
- كما تؤدي اسواق الاوراق المالية بشكل خاص ، كصورة مهمة للقطاع المالي ، دوراً واهمية بارزة في الاقتصاد من خلال:
- 1: زيادة مقادير المدخرات الوطنية طويلة الاجل بواسطة تخفيض الاستهلاك والحد من عملية الاكتناز من خلال اتاحة الفرصة لهذه المدخرات للاستثمار في الاوراق المالية .
  - 2: ايجاد آلية صحيحة لتسعير الاوراق المالية والسلع المادية التي تمثل حقوقاً عليها . ولا يقتصر هذا العمل في التسعير في الوقت الجاري وانما للتسعير المستقبلي كذلك .
  - 3: تخفيض تكلفة تداول الاوراق المالية نتيجة لتخصص اعضاء السوق مما يؤدي الى توزيع تكاليفهم على عدد كبير من الاوراق المتداولة .
  - 4: توفير الحماية من محاولات الغش والاحتيايل للجمهور من خلال اعتماد السوق المالية للضوابط الصارمة بشأن تداول الاوراق فيها .
  - 5: تتيح السوق المالية امكانية في تنوع المحفظة الاستثمارية من حيث النوع ومن حيث الأجل للمستثمرين وبكلفة منخفضة .
  - 6: تقوم الاسواق المالية بتحقيق الكفاءة والفاعلية في توزيع الموارد المتاحة على مايقابلها من فرص استثمارية ذات المردود الاقتصادي المجدي مما ينعكس تأثيره في الوضع الاجتماعي والاقتصادي داخل الاقتصاد<sup>(21)</sup> .
  - 7: الاسهام في تمويل الخطط التنموية من خلال طرح الاوراق المالية الحكومية على الجمهور .
  - 8: الاسهام في دعم الائتمان الداخلي والخارجي وتحويل الاموال بين الفئات<sup>(22)</sup> .
  - 9: تحفيز حوكمة الشركات من خلال الادارة الكفوة للمساهمين .
  - 10: تستخدم مؤشرات الاسهم كمقياس للاداء الاقتصادي وذلك بوصف الاسواق المالية مرآة للاقتصاد نتيجة تفاعلات قوى العرض والطلب على الاوراق المالية والذي هو انعكاس لمدى نجاح المؤسسات التي تقوم بأصدار تلك الاوراق المالية او فشلها .
  - 11: تساعد السوق المالية في تحويل الاموال من فئات الفانض المالي الى فئات العجز ، ومن ثم سوف يزداد الاستثمار والدخل مما يكون له الاثر الموجب على مستويات المعيشة .
  - 12: كما تقوم السوق المالية (البورصة) بوظيفتي تحويل الخطر **Risk Transfer** وتحويل الانتظار **Waiting Transfer** ، اذ يقصد بتحويل الخطر هو قيام المستثمرين بتقليل المخاطر في شركاتهم من خلال توزيع عبئها على اكبر عدد من حاملي الاسهم والسندات . اما تحويل الانتظار فيقصد به سهولة نقل ملكية الاوراق المالية من شخص الى آخر ومن ثم توفر عليه كلفة الانتظار لحين استحقاق امواله<sup>(23)</sup> .





## المحور الثاني: واقع القطاع المالي في العراق

حيث سيتم تناول واقع القطاع المالي في الاقتصاد العراقي وذلك وفقاً للترتيب الآتي:

### أولاً: الجهاز المصرفي:

ان النظام المصرفي في العراق يعد من بين اقدم الانظمة المصرفية على صعيد البلدان العربية والنامية ، حيث شهد عام 1892 تأسيس اول مصرف وهو البنك العثماني ، ثم افتتح البنك الشرقي بعده بما يقارب العقدين من الزمن فرعا له في العراق عام 1912 ، ثم جاء البنك الشاهنشاهي الايراني عام 1918 . ومنذ عام 1935 بدأ المصرف الزراعي الصناعي بمزاولة اعماله ( ويسبب السعة الكبيرة له تم شطره عام 1946 الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي ) وفي عام 1941 تم تأسيس اول مصرف تجاري حكومي في العراق وهو مصرف الرافدين ، وبعد هذا التاريخ توالى تأسيس المصارف خاصة الاهلية منها<sup>(24)</sup> . اما البنك المركزي العراقي فقد تم تأسيسه عام 1947 حيث كان اسمه المصرف الوطني العراقي برأس مال قدره خمسة ملايين دينار ، وبصدر قانون رقم (72) لسنة 1956 اعلن اسم البنك المركزي العراقي بدلا من اسمه القديم واصبحت مهامه وصلاحياته اوسع واكبر . وفي عام 2004 تم صدور قانون رقم (56) والذي دعم استقلال البنك المركزي بعد تغيير النظام السياسي في العراق اعقاب عام 2003 والتي كان يفتقر اليها طوال الفترة التي سبقت ذلك التاريخ<sup>(25)</sup> . ويمكن الوقوف على واقع الجهاز المصرفي في العراق من خلال تبيان لمجموعة من المؤشرات المصرفية التالية:

1: الكثافة المصرفية: اذ يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2015 من (57) مصرفا منها (6) مصارف حكومية و (51) مصرفا اهليا . ويشكل عدد الفروع المصرفية (840) فرعا ومكتبا بضمنها (18) فرعا لمصارف اجنبية فضلا عن مكتب تمثيل واحد لبنك الاسكان . وتوزعت فروع المصارف بنسبة (40%) في بغداد و(60%) موزعة على المحافظات . الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع مصرفي واحد لكل (23) الف نسمة ، في حين تبلغ هذه الكثافة بحدود (6) مصارف لكل عشرة آلاف نسمة في البلدان المتقدمة ، وهذا الامر يؤثر قطعاً في انخفاض جودة الخدمات وتراجع كفاءة الاداء في تلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية<sup>(26)</sup> .

2: الودائع المصرفية: حيث تشير كميات الودائع المصرفية الى الودائع الجارية والودائع الآجلة والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية ، وتعكس كمية الودائع قدرة المصارف على اجتذاب رؤوس الاموال وتميئتها ومن ثم تنشيط الادخار والاستثمار حيث تنصب آثاره في عملية النهوض الاقتصادي . وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بالجدول (1) الآتي:

#### الجدول (1)

اجمالي الودائع المصرفية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2014	2015	النسبة الى GDP لعام 2015
العراق	77,986.5	65,543	45.7
السعودية	420,154.4	427,938.1	66.2
مصر	222,322.9	259,712.1	78.2
الجزائر	108,567.0	87,102.1	48.1

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اللحق الاحصائي ، 2016 ، ص 409 .  
من الجدول -1 يتبين ان اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية لعام 2014 كانت (77,986.5) مليون دولار ، انخفضت الى (65,543) مليون دولار عام 2015 . ومنه يتبين ان اجمالي الودائع المصرفية في السعودية تبلغ (427,938.1) مليون دولار ، فيما بلغت في كل من مصر والجزائر (259,712.1) و (87,102.1) مليون دولار على التوالي . ويتبين ان اجمالي الودائع المصرفية في العراق هي الاقل من بين الدول المقارنة . كما ان نسب الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي في دول المقارنة كانت في اخفضها بالنسبة للعراق (45.7) ، فيما بلغت هذه النسبة (66.2%) و (78.2%) و (48.1%) في العربية السعودية ومصر والجزائر على التوالي . وتؤشر هذه الكميات والنسب ضالة الودائع المصرفية في العراق مما يؤثر في كميات الائتمان التي يمكن ان يستفيد منها العملاء ومن ثم تثبط من نشاطات الاستثمار المنشودة .





فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS  
وعضوية منظمة التجارة العالمية

**3: القروض والتسهيلات الائتمانية:** حيث تمثل اهم بنود الموجودات (الاصول) في ميزانيات المصارف التجارية ، وهي مطلوبات على القطاع الخاص بما تمثله من قروض وسلف مقدمة له وتعد مؤشر للنشاط المصرفي في مجال توفير السيولة للمقترضين من المستثمرين ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالجدول (2) الآتي:

(الجدول 2)

اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية في بعض الدول العربية 2015 (مليون دولار)

الدولة	القروض والتسهيلات	نسبة القروض الى الودائع	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة القروض الى GDP
العراق	39,191.5	59.7	134,413	27.3
السعودية	445,864.2	104	646,002	69.0
مصر	261,543.6	100.7	332,162	78.7
الجزائر	90,133.8	103	181,712	49.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016 ، ص 491، 413، 409 .  
من الجدول -2 نلاحظ ان اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف العراقية تبلغ (39,191.5) مليون دولار لعام 2015 وهي بذلك الاقل من بين دول المقارنة ، كما تبلغ نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لنفس العام المذكور (27.3%) وهو ما يوشح ضعف الاسهام في النشاط الاقتصادي للبلاد ، فيما تبلغ هذه النسبة (69.0%) و (78.7%) و (49.6%) في كل من السعودية ومصر والجزائر على التوالي . وفيما يتعلق باستغلال الودائع لخدمة الائتمان حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع عام 2015 في العراق (59.7%) فيما تجاوزت هذه النسبة (100%) في دول المقارنة مما يوشح ضعف النشاط الاقراضي في العراق وعدم بلوغه الحدود المطلوبة لتلبية حاجة التنمية وتوفير الخدمات الائتمانية .

**4: مؤشرات السلامة والربحية:** والتي تتضمن معدل كفاية رأس المال ، والقروض المتعثرة الى اجمالي القروض ، وصافي ارباح المصارف ، ومعدل العائد على حقوق المساهمين .

(الجدول 3)

مؤشرات السلامة والربحية المصرفية في بعض الدول العربية (2015)

الدولة	معدل كفاية رأس المال (نسب مئوية)	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	صافي ارباح المصارف (مليون دولار)	معدل العائد على حقوق المساهمين (%)
العراق	109.0	17.0	836	5.0
السعودية	18.1	1.3	11382	14.2
لبنان	14.4	4.4	1883	11.0
الأردن	18.5	5.5	711	11.1

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016 ، ص 206-207 .  
حيث نلاحظ من الجدول -3 المذكور انفا ان معدل كفاية رأس المال بلغ في العراق (109%) لعام 2015 وهو اعلى معدل من بين دول المقارنة ، فيما كان هذا المعدل في السعودية (18.1%) ولبنان (14.4%) والأردن (18.5%) وهذا يعني ان كفاية رأس المال جدا عالية في العراق ، لكن من جانب آخر هذا يوشح الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم . من جانب آخر شكلت القروض المتعثرة كنسبة الى اجمالي القروض الممنوحة المذكور انفا في العراق حيث وصلت النسبة (17%) في عام 2015 وهذا يدعم الاتجاه بعدم وجود فرص للاستثمار والائتمان السليم والآمن .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

وفيما يخص صافي ارباح المصارف حيث وصلت في العراق الى (836) مليون دولار لعام 2015 ،  
فيما وصلت في السعودية (11382) مليون دولار، وفي لبنان (1883) مليون دولار ، وكانت في ادناها عند  
الاردن بواقع (711) مليون دولار . اما معدلات العائد على حقوق المساهمين كانت في ادناها لدى العراق  
بنسبة (5%) فيما كانت في اعلاها لدى السعودية بنسبة (14.2%) وفي لبنان والاردن بنسبة قاربت (11%)  
وذلك لنفس عام المقارنة . ويتبين من ذلك ضعف المؤشرات الخاصة بالسلامة والربحية المصرفية بالنسبة  
للعراق مقارنة مع الدول الاخرى مما يؤثر ضعف الخدمات المصرفية العراقية .

5: فضلا عما سبق ، يمكن تأشير مجموعة اخرى من السلبيات في الجهاز المصرفي للبلدان النامية  
والعربية والعراقي على وجه الخصوص وهي:  
أ: ضعف منح الائتمان: وهذا يجد تفسيره في:

■ ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية **Moral Risk** .  
■ ضعف وصعوبة تقييم الضمانات **Collaterals** المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان وهو امر يحدث بسبب  
تأثير التوقعات التضخمية او ما يسمى بمخاطر السوق **Market Risks** .  
■ ضعف الملاحة المالية في غالبية المصارف لاسيما الخاصة منها مما يحد معه توسيع نشاطها الائتماني في  
ضوء هيكل الودائع فيها والذي يغلب عليه طابع الاجل القصير<sup>(27)</sup> .

■ بسبب المخاطر الكلية **Macroeconomic Risks** والتذبذبات **Volatility** حيث يصبح من الارجح ان  
تحتفظ المصارف وفقا لذلك بنسب عالية من الودائع بموجودات سائلة وفقا لاحتمالات العالية للهلع المصرفي  
وكذلك بسبب الازمات الاقتصادية والتي تطلق موجات من الخسائر الناجمة عن الصدمات الخارجية .  
■ قصور البيئة القانونية وضعف حماية حقوق الملكية وهذا يفرض صعوبة احترام العقود ، ولذلك لا تطمئن  
المصارف الى فرص استعادة ما اقرضت عند فشل المقترض وعجزه عن السداد . وبهذا الشكل تفرض  
المصارف متطلبات معقدة يعجز عنها الكثير من طالبي القروض .

■ اعتادت الكثير من البلدان النامية على ادارة موازنتها بعجز كبير مما يعمل معه رفع اسعار الفائدة من خلال  
اثر المزاحمة **Crowding Out** مع القطاع الخاص ، وبهذا الشكل تميل المصارف الى تحقيق ارباح من  
خلال استقطاب الودائع وشراء حوالات وسندات حكومية أي تعظيم الاستثمار بالسيولة وهو ما يسمى بالتسرب  
الداخلي **Internal Leakage** وهو ايداع السيولة في حاضنة خالية من المخاطر ، ولا تميل الى البحث عن  
فرص الاقراض للمنظمين في القطاع الخاص .

■ تفتقر المصارف الى الخبرة في تقديم القروض الى القطاع الخاص حيث لم تطور مهارات لتحليل المخاطر  
في قطاعات بعينها ، كما لا يوجد التحليل المالي للمشاريع التي يراد تمويلها عبر اعداد جداول التدفق النقدي  
والجدوى وامكانية السداد والحساسية المحتملة لمختلف انواع المتغيرات .

■ وجود ظاهرة الاقراض المربوط **Connected Lending** خاصة في العراق وغيره من البلدان وهذا ناجم  
من كون المصارف مملوكة للعوائل وتخدم قروضها انشطة الاعمال لتلك العوائل بالدرجة الاولى ، وبالرغم من  
وجود الضوابط المانعة **Regulations** الا ان فرص التحايل كبيرة<sup>(28)</sup> .

ب: تتصف ادارة السياسة النقدية بشكل عام بأنها تستخدم سياسات الكبح المالي والتي تشتمل على التحكم في  
اسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمان مما ينعقد معه الربط اللازم بين اسعار الفائدة ومخاطر وأجال  
وسيولة الادوات المالية ، وعلى ذلك فأنها لا تتحرك بما يكفي لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية .

ج: الهيمنة المصرفية لمجموعة من المصارف على حساب مصارف اخرى وذلك نتيجة للتركز في نصيب  
بعض هذه المصارف والتي قد تصل الى (90%) في السوق المصرفية وهو ما يحد معه المنافسة ما بين  
البنوك خاصة في حالة عدم تحرير حساب راس المال .

د: الائتمان الموجه والمدعوم الى قطاعات معينة مثل الزراعة والصناعة والسياحة يؤدي الى تنشيط أنشطة  
معينة مما يعمل معه الى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض الحوافز وتقليل المنافسة من اجل تخفيف المخاطر  
وتنوع المحافظ .

ه: انخفاض كفاءة تسوية المدفوعات اذ يستند الى النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان على الاسلوب اليدوي  
التقليدي في فحص هذه الادوات ، وهذا معناه حصول مشاكل كبيرة خاصة في عمليات المقاصة بين المصارف  
المتباعدة جغرافيا<sup>(29)</sup> .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

و: صغر حجم المصارف مقارنة بما هو موجود اقليمياً وعالمياً ، فضلاً عن نقص الكفاءة الادارية نتيجة للنقص في الموارد البشرية المتخصصة مصرفياً ، كما يعد ضعف الشفافية والافصاح في البيانات المصرفية عاملاً يصب في اتجاه نفسه ضعف كفاءة الجهاز المصرفي .

ز: ان ملكية المصارف تخضع في هيكلتها للقطاع العام واحتكار الدولة لنشاطاته مما يؤدي في الغالب الى حصول الافراد ذوي النفوذ على الائتمان ، كما يؤدي التدخل المباشر للسلطات الحكومية في تخصيص موارد المصارف دون الاخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية او القدرة المالية للمقترض او المشروع المراد القيام به.

ح: ضعف وجود المؤسسات الساندة لعمل النظام المصرفي مثل شركات التأمين على الودائع وشركات التأمين على القروض او مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل المخاطر المصرفية<sup>(30)</sup> .

ط: الدور المحدود للمصارف المتخصصة في تمويل مشاريع القطاع الخاص وغياب الدعم الحكومي عنها عزز من عدم كفاءتها .

ي: الافتقار الى آليات الدفع الالكتروني وتخلفه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لمنع غسيل الاموال<sup>(31)</sup> .

### ثانياً: سوق الأوراق المالية:

ان البوادر الاولى للسوق المالية في العراق قد نشأت في ثلاثينيات القرن الماضي في شكل سوق غير نظامية تتداول فيها الاسهم والسندات اذ سمح بهذا الامر قانونياً عام 1939 . وفي عام 1946 حصلت انعطافه كبرى في القطاع المالي حينما امتت الحكومة الشركات والمصارف الخاصة وقضي تماماً على هذا الاتجاه بعد التزام الحكومة بالنهج الاشتراكي بعد انقلاب 1968 وتم الغاء انشاء سوق للأوراق المالية في العراق بشكل تام<sup>(32)</sup> . اما السوق المالية بشكلها المنظم فقد برزت في تسعينيات القرن الماضي على اثر المقاطعة الدولية وفرض الحصار الاقتصادي حيث اجبر ذلك النظام السياسي آنذاك الى اعتماد اقتصاد السوق واجراء بعض حالات التحرر المالي بشكل مكره واضطراري من اجل مواجهة غياب الريع النفطي المركزي والذي هيمن على ما يقارب ثلثي الناتج المحلي الاجمالي<sup>(33)</sup> ، هذا فضلاً عن التحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد العراقي ابان تلك الفترة والتي تمثلت بأنشاء شركات مساهمة متعددة مختلطة وخاصة ، وكذلك لدور القوانين والتشريعات الجديدة التي اصدرت لتنظيم المعاملات المالية والمصرفية والاستثمارية ، اذ اصبحت الحاجة اكثر الحاحاً الى انشاء سوق منظم لتداول اسهم هذه الشركات حيث شرع قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم (24) لسنة 1991 من اجل تنظيم ومراقبه تداول الأوراق المالية على اساس سليمه وتوخي الدقة وفقاً للأهداف العامة في حمايه الاقتصاد الداخلي وتنميه الادخار الفردي وتشجيع الاستثمار لتقليص فجوه التمويل الكبيرة بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي المرغوبين<sup>(34)</sup> . وفي اعقاب الحرب الأخيرة عام 2003 تم الغاء سوق بغداد المالي وتأسيس بدلا عنه سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 حيث باشر نشاطه في (24) حزيران من العام المذكور بأول جلسه تداول له في خضم بنيه تحتية قانونية تزامنت بتشريعات وتعديلات قانونية متسارعة تضمنت قانون الشركات وتشريع قانون البنك المركزي العراقي رقم (94) لسنة 2004 وقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وذلك ضمن توجه الدولة الجديد نحوه الانفتاح وتبني آليات السوق كمنهج اقتصادي<sup>(35)</sup> . ويمكن الوقوف على واقع سوق العراق للأوراق المالية من خلال تناول الفقرات والمؤشرات التالية :

**1-2: معدل القيمة السوقية او رسملة السوق:** حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس حجم السوق الكلي ويحسب من خلال نسبة القيمة السوقية للاسهم المدرجة في السوق المالي الى الناتج المحلي الاجمالي . ويعد مؤشراً لقياس قدره الاقتصاد على تحريك راس المال وتعبئته وتنويع المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي ، وهو يشير ايضاً الى حجم السوق المالي قياساً بالناتج المحلي للدولة في النشاط الاقتصادي . ويبين الجدول الاتي رسملة السوق المالي في العراق وبعض من الدول العربية لأجل المقارنة :



فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS  
وعضوية منظمة التجارة العالمية

جدول (4) رسملة السوق المالي في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2015			2011		
	رسملة السوق* (%)	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة السوقية للاسهم	رسملة السوق* (%)	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة السوقية للاسهم
العراق	7.69	143,413	11,039.20	2.66	157,994	4,213.80
السعودية	70.49	646,002	455,382.79	50.60	669,507	338,791.41
مصر	16.83	332,162	55,905.48	20.67	235,464	48,679.23
لبنان	37.76	46,500	17,561.53	40.93	40,079	16,405.98

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1- هيئة الاوراق المالية ، التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للسنوات 2012 ، 2015 ، الجداول الخاصة بحجم السوق .
  - 2- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملحق الاحصائي ، بيانات الناتج المحلي الاجمالي ، 2016 ، ص 410 .
- \*حسبت من قبل الباحث .

من الجدول 4- نلاحظ ان القيمة السوقية للاسهم المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بلغت (4,213.80) مليون دولار لعام 2011 وبلغت رسملة السوق (2.66%) للعام نفسه . اما في سوق الاسهم السعودي فبلغت الرسملة السوقية (50.60%) ، وفي مصر ولبنان بلغت رسملة السوق (20.67%) و (40.93%) على التوالي . وقد بلغت رسملة السوق في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2015 (7.69%) ، فيما كانت لدى كل من سوق الاسهم السعودي والبورصة المصرية وبورصة بيروت (70.49%) و (16.83%) و (37.76%) على التوالي . ويلاحظ من بيانات الجدول ضعف العمق المالي في الاقتصاد العراقي الذي توشره رسملة السوق وذلك بالمقارنة مع الاسواق المالية العربية المشار اليها وهذا يوشر ان السوق المالي العراقي لم يصل بما فيه الكفاية في تعبئة الادخار الوطني وتنويع المخاطر والتأثير في النشاط الاقتصادي بالشكل المطلوب .

2-2: عدد الشركات المدرجة:

حيث يتبين ذلك من خلال الجدول (5) الآتي:

جدول (5) عدد الشركات المدرجة في بورصات بعض الدول العربية

الدولة / السوق	2011	2013	2015
سوق العراق للاوراق المالية	87	83	98
سوق الاسهم السعودي	150	163	171
البورصة المصرية	214	212	222
بورصة بيروت	10	10	10

المصدر: 1- التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للسنوات 2011 ، 2013 ، 2015 .

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، للسنوات 2012 ، 2014 ، 2016 .

حيث يلاحظ من الجدول-5 المذكورة انفا تواضع عدد الشركات المدرجة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية حيث وصلت الى (87) شركة في عام 2011 ارتفعت الى (98) شركة عام 2015 ما يعني ضآلة عدد الشركات التي تقوم بالتسجيل والمشاركة في السوق المالي وهو مؤشر لعدم ادراك الاهمية ولوجود العوائق الادارية والقانونية وضعف الوعي بالاستثمار المالي ومدى اسهامه في تنشيط الحركة المالية والاقتصادية ، وهذا واضح اذا ما قارنا ذلك مع البورصة المصرية على سبيل المثال حيث كان عدد الشركات المدرجة في عام 2011 (214) شركة و(222) شركة في عام 2015، فيما بلغت اعداد الشركات المدرجة في السعودية (171) شركة وفي لبنان (10) شركات لعام 2015.



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

### 2-3: معدل قيمة التداول او معدل القيمة الكلية المتبادلة :

هذا المعدل هو عبارة عن نسبة القيمة الكلية للاسهام المتداولة في البورصة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة معينة. وهذا المؤشر يعكس ويعبر عن مدى السيولة التي يتمتع بها الاقتصاد. إذ انه يكمل مؤشر رسملة السوق، فعلى الرغم من ان السوق قد تكون كبيرة الا ان حجم التداول بها قد يكون صغيرا وعلى هذا الاساس يحذر استخدام المؤشرين معا للوصول الى معلومات سليمة عن سوق الاوراق المالية لأية دولة. ويمكن بيان معدل قيمة التداول في السوق المالية العراقية وبعض الاسواق المالية العربية من خلال الجدول التالي:

جدول (6) معدل قيمة التداول في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2011		2015	
	حجم التداول	الناتج المحلي الاجمالي	حجم التداول	الناتج المحلي الاجمالي
العراق	804.40	157,994	416.40	143,413
السعودية	286,945.15	669,507	315,764.69	646,002
مصر	18,081.29	235,464	13,773.62	332,162
لبنان	495.59	40,079	281.30	46,500

المصدر: 1- هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية ، للسنوات 2012 ، 2015 ،

2- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملاحق الجداول ، 2016 ، ص 410 .  
\*حسبت من قبل الباحث .

من الجدول-6 نلاحظ ان حجم التداول في السوق العراقية لأوراق المالية بلغ (804.40) مليون دولار في عام 2011، فيما بلغ حجم التداول (416.40) مليون دولار عام 2015 وهذا الانخفاض يعود الى الازمة الامنية السيئة في عام 2014 . اما حجم التداول في السوق المالية السعودية فقد بلغ (286,945.15) مليون دولار عام 2011 وبلغ (315,764.69) مليون دولار عام 2015 .

اما معدل قيمة التداول فقد بلغ في العراق عام 2011 (0.50%) ، وفي عام 2015 بلغ معدل قيمة التداول (0.29%) ، فيما بلغ في السعودية ومصر ولبنان (48.87%) و(4.14%) و(0.60%) على التوالي وذلك لنفس عام المقارنة والذي يتبين منه ضآلة هذا المعدل في العراق ما يعكس مستوى منخفضا من السيولة في السوق المالي العراقي مقارنة بما هو موجود في الاسواق المالية العربية. وهذا ما ينعكس على ضعف دور السوق المالي في تعزيز النشاط الاقتصادي والنمو .

### 2-4: معدل دوران السهم :

وهذا المؤشر هو عبارة عن اجمالي الاسهم المتداولة مقسوما على القيمة السوقية لها ويستخرج كنسبة مئوية ، ويستخدم كمقياس لدرجة انخفاض تكلفة المعاملات ، كما انه يكمل ايضا مؤشر رسملة السوق من اجل توضيح درجة نشاط السوق ، حيث يمكن ان تكون السوق المالية كبيرة ولكنها غير نشطة حينما يكون معدل الدوران فيها منخفضا أي تكون درجة تداول الاوراق المالية محدودة . والجدول الاتي يعطينا معدلات دوران الاسهم في سوق العراق المالي وبعض اسواق مال الدول العربية :

جدول (7) معدل دوران الاسهم في بعض اسواق المال العربية

الدولة	2011		2015	
	عدد الاسهم المتداولة مليون سهم	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الاسهم المتداولة مليون سهم	القيمة السوقية (مليون دولار)
العراق	492371	4,213.80	579640	11,039.20
السعودية	48536	338,791.41	65995	455,382.79
مصر	18500	48,679.08	45000	55,905.48
لبنان	67	16,405.98	74	17,561.53

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1-هيئة الاوراق المالية ،التقرير السنوي لسوق العراق لأوراق المالية ، للسنوات 2012، 2015 .

2-صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملاحق الاحصائية ، احصائيات اداء اسواق المال العربية ، للسنوات 2012، 2016 .

\*حسبت من قبل الباحث





## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

من الجدول 7- المذكورة انفا نلاحظ ان عدد الاسهم المتداولة في السوق المالي العراقي كانت (492371) مليون سهم بمعدل دوران (11.68%) في عام 2011. وفي عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية الى (579640) مليون سهم بمعدل دوران (5.25%) في حين كان معدل الدوران في الاسواق المالية السعودية والمصرية واللبنانية هو (14.49%) و(80.49%) و(0.42%) على التوالي وذلك لعام المقارنة نفسه. ويلاحظ انه على الرغم من ان عدد الاسهم المتداولة في العراق اكبر من عدد الاسهم المتداولة في مصر على سبيل المثال، الا انه معدل الدوران في مصر اكبر بكثير من معدل الدوران في العراق وهذا يعني ان عدد الاسهم المتداولة يعد مؤشرا غير كافي لقياس نبض وفاعلية السوق المالي. كما ان النظر الى معدلات الدوران في السوق المالي العراقي اقل بكثير من معدلاتها في السعودية ومصر وهذا يعني انخفاض فاعلية السوق وانخفاض في مؤشر سيولته في عدد المرات التي يتم التداول على الاسهم العراقية ما يعني ضعف السوق في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوفير السيولة المطلوبة وتحقيق المعدلات المطلوبة من النمو.

2-5: كما ان هناك مجموعة اخرى من المشاكل تشكل جزءا من واقع السوق المالي العراقي وهي:  
أ: انتشار ظاهرة هيمنة الشركات المصرفية على تعاملات ومؤشرات سوق الاوراق المالية واحتفاظها بالنسب الاولى في التمثيل القطاعي وتركيبته المهيمنة والتي بلغت على سبيل الاشارة في عام 2015 (78%) من حجم التداول، و(93.1%) من حيث عدد الاسهم المتداولة، و(46.2%) من حيث عدد العقود المنفذة (ينظر جدول- 8) وهذا يفسر في الوقت نفسه وجود ظاهرة اقتصادية غير صحية هي وليدة لتشوهات في البنية الاقتصادية الداخلية التي سببها الركود الاقتصادي الطويل الاجل واسلوب التمويل الحكومي للموازنة بالعجز منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر (36).

جدول(8) التمثيل القطاعي لبعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 (نسب مئوية)

القطاع	حجم التداول	عدد الاسهم المتداولة	عدد العقود المنفذة
المصرفي	78.0	93.1	46.2
التأمين	0.3	0.2	1.0
الاستثمار	0.1	0.1	0.03
الخدمات	5.4	1.4	16.1
الصناعي	8.7	4.5	18.9
الفنقي والسياحي	4.2	0.3	7.5
الزراعي	1.3	0.2	5.9
الاتصالات	1.9	0.2	4.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، 2015، ص5-7. ويلاحظ من الجدول-8 ان القطاع المصرفي يهيمن على 78% من حجم التداول على الاوراق المالية في سوق العراق للأوراق المالية، كما ان عدد اسهمه المتداولة تشكل 93.1%، وعدد العقود المنفذة 46.2%، فيما تشترك كل القطاعات الاخرى في النسبة الضئيلة الباقية، ومن ثم فان القطاع المصرفي يسيطر بشكل كبير على سوق الاوراق المالية على حساب مساهمة وفعالية باقي القطاعات.

ب: قلة الادوات المتبادلة بسبب بقاء الكثير منها خارج السوق الرسمية مثل سندات الخزينة وشهادات الابداع وسندات الدين الخاصة اضافة الى عدم تطوير ادوات مالية تتلائم مع حاجات السوق.

ج: انخفاض حجم المدخرين في عمليات السوق بسبب قلة المؤسسات المتعهددة بتغطية الاصدارات ونقلها للمدخرين.

د: توجس المدخرين من الدخول والتعامل في السوق المالية نتيجة ضعف الجوانب المتعلقة بالشفافية والافتقار الى المؤسسات التي تجمع وتنشر المعلومات وتصنف الشركات واوراقها المالية من حيث الملاحة والسيولة ونمو الفوائد.

ه: غياب وعدم كفاية بعض التشريعات اللازمة لحماية المتعاملين من المخاطر التي تتجاوز تلك التي تنجم في العادة عن التعامل الطبيعي في السوق المالي، فضلا عن الحاجة الى الشفافية وزيادة فاعلية الهيئات الرقابية والمنظمة للسوق (37).

و: ضعف الطلب على الادوات المالية الاستثمارية وهذا ناجم عن:

• انخفاض معدلات الدخل النقدي وانخفاض معدلات الادخار وعدم دخول الفئات التي تحققه.





## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

• المنافسة التي يلقاها الجمهور من الحكومة ومؤسساتها في الطلب على اسهم الشركات وحيازتها وحرمان السوق منها .

• ان العوائد الصافية المتأتية من الاستثمار في الاوراق المالية تعد منخفضة بالمقارنة مع العوائد التي تنجم عن اوجه الاستثمار الاخرى ، وخير مثال على ذلك هو ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع ذات الاجل القصير والطويل ، في الوقت الذي يفرض فيه ضرائب عالية على عوائد الاوراق المالية باستثناء السندات الحكومية .

• تفضيل الاستثمار في الاستثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة بسبب مايتطلبه الاستثمار في سوق رأس المال من توفر مستويات مرتفعة من الوعي الادخاري وهو ما جعل معظم الادخارات الخاصة تتوجه في صورة ودائع لدى البنوك التجارية<sup>(38)</sup> .

ز: هروب الرساميل الى الخارج ، اذ اصبحت السوق المالية المتحررة في العراق ذراع لانتقال الثروة المالية الناقصة التكوين الضعيفة الارتباط بمفاصل الانتاج في الاقتصاد الوطني الى ثروة مالية متكاملة **Integrated** مع مستودعات المال الدولية وتقوية التراكم على الصعيد العالمي وحرمان البلاد من تراكمه المتحقق من خلال خلق صناديق ثروة غير سيادية للرأسمالية المالية الاهلية وذلك خارج النشاط الاقتصادي للبلاد<sup>(39)</sup> .

### ثالثاً: المؤسسات المالية غير المصرفية:

ومن ابرز هذه المؤسسات التي يمكن تسليط الضوء عليها هي شركات التأمين . حيث بدأ تطبيق التأمين في العراق عام 1937 على اثر تشريع قانون شركات التأمين رقم (74) ، ثم بتطور البيئة الاقتصادية والتجارية ، تم اصدار قانون تنظيم اعادة التأمين رقم (10) لسنة 2005 والذي بموجبه تأسس ديوان التأمين العراقي للاشراف والمراقبة على أنشطة قطاع التأمين . ويبلغ عدد شركات التأمين العاملة في العراق (31) شركة من بينها ثلاث شركات حكومية وهي شركة التأمين الوطنية ، وشركة التأمين العراقية العامة ، وشركة اعادة التأمين وذلك كما في نهاية عام 2014<sup>(40)</sup> . ويمكن ان نقف على واقع قطاع التأمين في العراق من خلال تسليط الضوء على مجموعة الخصائص الاتية:

- 1- ضعف الوعي الاجتماعي للأهمية الاقتصادية بالنشاطات المتعلقة بالتأمين بكافة انواعه .
- 2- هجرة اعداد كبيرة من حاملي وثائق التأمين لأسباب امنية .
- 3- ارتفاع درجة الخطورة في عدد كبير من وثائق التأمين لضعف امكانيات التحكم الاداري في مواجهة ارتفاع تكاليف المعالجة وبالتالي ارتفاع معدلات التعويض .
- 4- تضخم الهيكل الوظيفي مما شكل كعباً اضافي الى هذه الشركات .
- 5- عدم وجود التنسيق الكافي ما بين ديوان التأمين وشركات التأمين العامة ما ادى الى نقص في عملية تبادل المعلومات التفصيلية وبالتالي حقق خسائر كبيرة لشركات التأمين .
- 6- عدم وجود الشفافية والافصاح عن المدخرات الحقيقية لشركات التأمين على الرغم من تدقيق الحسابات الخاصة بها من قبل ديوان التأمين والبنك المركزي .
- 7- يؤدي انخفاض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الداخل الى انخفاض أنشطة التأمين اذ ان المشاريع الانتاجية تخلق فرصاً كبيرة للتأمين على الحياة والممتلكات والحوادث<sup>(41)</sup> .
- 8- استحوذت شركات التأمين الحكومية على النسب الاكبر من اجمالي الاحتياطي لشركات التأمين مقارنة بشركات التأمين الخاصة المحلية او الاجنبية مما يعني ضعف النشاط الخاص بما ينبغي ان يتناسب مع دوره المنشود .



## المحور الثالث: المضامين الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS:

### أولاً: خلفية مفاهيمية

ان انشاء وتبلور منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization وذلك على اثر الجولة الاخيرة من المفاوضات التجارية للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (GATT) General Agreement of Trade and Tariff في مدينة مراكش عام 1994 ، قد تضمن ارقام قضايا جديدة لم تكن معروفة عند الترتيبات السابقة من المفاوضات ، وذلك بسبب الظروف المتغيرة التي خلقتها الحاجات الجديدة والمستجدة على الصعيد الاقتصادي العالمي . وتتعلق هذه القضايا اساسا حول التجارة في السلع الزراعية ، وحقوق الملكية الفكرية ، واجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بالاضافة الى الاتفاق الدولي بشأن التجارة في الخدمات (GATS) General Agreement on Trade in Services .

لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية هي اول من طرحت فكرة ضم تجارة الخدمات الى GATT وذلك منذ المؤتمر الوزاري لها في عام 1982 . وكان ارقام اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) في الاطار الدولي متعدد الاطراف ضمن (WTO) يقع ضمن مجموعة من المبررات التي يمكن ايرادها في النقاط الآتية:

• تغير الميزة النسبية للأنشطة الخدمية انتاجا وتصديرا في البلدان المتقدمة ، فمثلا شكل قطاع الخدمات عام 1981 حوالي (66%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، و(67%) من حجم القوى العاملة فيها<sup>(42)</sup> . كما حققت الدول المتقدمة نموا جليا في نسب الصادرات من الخدمات الى اجمالي الصادرات ، حيث بلغت هذه النسب (18.8%) عام 1990 ارتفعت عام 2001 الى (20.9%) ، بينما كانت هذه النسب في البلدان النامية عام 1990 (9.2%) وعام 2001 (14.7%) وقد كان لهذا التفوق في مجال الخدمات لدى البلدان المتقدمة ان جعلها تعمل على ايجاد متنفسا له على الصعيد العالمي في ظل اطار متعدد الاطراف .

• قامت الولايات المتحدة الامريكية بتشديد موقفها بخصوص ضرورة ادراج قضية تحرير تجارة الخدمات في اطار المفاوضات الدولية وكان هذا راجع في الاساس الى ان قطاع الخدمات لديها:

- يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (82%) .

- يوظف نحو (75%) من اجمالي القوى العاملة الامريكية .

- الكفاءة العالية التي يتميز بها قطاع الخدمات مما يساعدها على المنافسة في الاسواق العالمية ، مما يعمل معة لفتح المجال واسعا امام الشركات الامريكية لتصبح اكبر مصدر للخدمات في العالم .

• ان بعض أنشطة الخدمات قد دخلت حقل التجارة الدولية والتي لم تكن موجودة من قبل اما بسبب التطور التكنولوجي او بسبب الاتجاهات التحريرية المعاصرة في النظام التجاري العالمي من مثل الخدمات المالية والاستشارية اذ كان للدول المتقدمة نصيب جديد للتجارة بها<sup>(43)</sup> .

ان التجارة في السلع تختلف عن التجارة في الخدمات بسبب اختلاف كيفية وطبيعة انتقال الخدمات من بلد الى آخر ، حيث لا توجد مشكلة بخصوص عبور الحدود او التعريفات الجمركية بخصوص الخدمات ، انما تأتي القيود على التجارة في الخدمات في صورة قوانين واجراءات التي يضعها كل بلد ، وهذه القيود هي التي سعت اتفاقية GATS على ازالتها وتخفيفها وذلك من اجل الوصول الى التبادل الحر للخدمات<sup>(44)</sup> . ويتجه مفهوم التجارة في الخدمات كمصطلح بأنه النشاط الاقتصادي الذي يمثل في التجارة في كل شيء غير منظور او غير ملموس Intangibility مقارنة في التجارة بالسلع والتي تعتمد على التجارة في الاشياء المنظورة والملوسة . اما تحرير التجارة الدولية في الخدمات فينصرف مفهومه الى مجموعة الاجراءات المتخذة لتوسيع فرص دخول موردي الخدمات الاجنبية للسوق المحلية او تقلل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين ، وفي قبال ذلك يعني هذا ايضا توافر الحرية امام المحليين في النفاذ الى الاسواق الاجنبية دون ان يكون هناك تحيز يفضل موردي هذه الاسواق . وان مفهوم التحرير يشير ايضا الى الحرية مستهلكي الخدمة في اختيار أي من موردي الخدمة او طريقة عرضها ، ويبقى الاصل في الحصول على حصة من حجم السوق سواء في الداخل المحلي او الخارج يعتمد في الاساس على الميزات التنافسية بين موردي الخدمات على اختلاف جنسياتهم<sup>(45)</sup> . لقد قسمت أمانة منظمة التجارة العالمية الخدمات التي تنطوي عليها اتفاقية GATS الى اثني عشر قطاعا وذلك تبعا لما اشتمل عليه مصطلح الخدمات من مجال واسع من النشاطات الاقتصادية وهي<sup>(46)</sup> .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

- خدمات الاعمال التجارية متضمنة الخدمات المهنية والحاسوبية . - الخدمات البيئية
- الخدمات الترفيهية والثقافية - خدمات الاتصالات -الخدمات الصحية - خدمات النقل
- الخدمات التعليمية - خدمات التشييد والخدمات الهندسية - خدمات السفر والسياحة
- خدمات التوزيع - الخدمات المالية والمصرفية\*\*

### ثانيا: متضمنات الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS)

1-2: تعريف تجارة الخدمات :إذ أخذت الاتفاقية بأربعة اساليب رئيسة في تعريفها للتجارة في الخدمات حسب اسلوب توريد الخدمة وهي<sup>(47)</sup>

أ-التجارة عبر الحدود Cross Border Trade وهي الخدمات المقدمة من بلد الى بلد آخر ، ومن خلالها تنتقل الخدمة فقط ان يكون هناك انتقال للمنتج او المستهلك ، ومن الامثلة التي ترد فيها خدمات المعلومات خلال شبكة الاتصال او البريد او تجهيز الطاقة الكهربائية .

ب-الاستهلاك في الخارج Consumption Abroad حيث ينتقل المستهلك من اراضي عضو معين الى اراضي عضو آخر منتج لهذه الخدمة ، والمثال على هذه الحالة في خدمات السياحة والتعليم والعلاج.

ج-التمثيل التجاري Commercial Presence حيث يتم توريد الخدمة الى اراضي العضو التي يتواجد فيها المستهلك من خلال التمثيل التجاري لمنتج الخدمة عبر الاستثمار الاجنبي المباشر ، ومن الامثلة على هذه الحالة البنوك ذات الملكية الاجنبية ، شركات التأمين ، وكالات الاعلان ، وكلاء السفر والسياحة .

د-انتقال الاشخاص الطبيعيين Movement of Natural Persons في هذا الاسلوب يتم تقديم الخدمة من خلال الإقامة المؤقتة لمقدمي الخدمة في اراضي العضو المستهلك للخدمة ، ومن امثلتها الخدمات التي يقدمها اطباء الاستشاريون والمعماريون والمدرسين الرياضيين .

### 2-2: المبادئ التي تستند عليها اتفاقية GATS:

وتتمثل هذه المبادئ في<sup>(48)</sup>:

أ- مبدأ المعاملة الوطنية : حيث ينبغي عدم التمييز في المعاملة التي يعطيها العضو اتجاه موردي الخدمات الاجانب بالمقارنة مع الموردين المحليين .

ب- مبدأ الشفافية : حيث يلتزم العضو بنشر جميع الاجراءات ذات الصلة بالخدمات والمتعلقة بتنفيذ الاتفاقية اضافة الى النص بخصوص وجوب انشاء مراكز استفسارات لتقديم المعلومات لأي عضو خلال عامين من تاريخ نفاذ الاتفاق.

ت- مبدأ التحرير التدريجي : حيث يتم هذا من خلال تنظيم مفاوضات للوصول الى مستويات اعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة لتخفيض والحد من أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات والتي قد تعيق امكانية النفاذ الى الاسواق وبما يحقق التوازن لمختلف الاطراف .

ث- مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية : هذا المبدأ يشير الى ضرورة قيام جميع الاعضاء بتسهيل زيادة اسهام ومشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية للخدمات من خلال التفاوض حول جداول التزاماتها والتي تتصل بالأمور التالية :

- العمل على تعزيز القدرات المحلية فيما يتصل بتوفير وزيادة كفاءة انتاج الخدمات وزيادة قدرتها التنافسية عن طريق السماح للبلدان النامية بالحصول على التكنولوجيا وفق الاصول التجارية .
- تحسين قدرات البلدان النامية في مجال الوصول الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات .
- توفير امكانية تحرير الوصول الى اسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تمتلك فيها البلدان النامية مزايا تفضيلية.

ج- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة : ويهدف هذا المبدأ الى إزالة الممارسات غير المشروعة التي قد يقوم بها مقدمي الخدمات المحليين او بعض محتكري الاسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يعوق منافسة الاجانب في تلك الاسواق او قد يتم ايضا بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في الاسواق الخارجية .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

### 2-3: الالتزامات العامة والالتزامات المحددة :

أ- الالتزامات العامة : وهي مجموعة من الاحكام والقواعد التي ينبغي على كافة الاعضاء التقييد بها ، حيث هناك التزامات تتعلق بالتكامل الاقتصادي ، واتفاقات تكامل اسواق العمل ، والقواعد التنظيمية المحلية ، والاعتراف بالمؤهلات ، وممارسات الاعمال ، والتدابير الطارئة للوقاية ، والدعم ، والقيود الخاصة بميزان المدفوعات ، والمدفوعات والتحويلات ، والمشتريات الحكومية (49).

ب- الالتزامات المحددة : وهي مجموعة جداول الالتزامات التي يلتزم بها كل عضو باتجاه الاطراف الاخرى فيما يتعلق بتحرير قطاعات خدمية معينة هو يختارها وفقا لظروفه ومقتضياته . وتكون القطاعات المحددة في هذه الجداول مفتوحة اسواقها امام المنافسة الاجنبية ، فضلا عن الى شروط دخول مورد الخدمة الاجنبي الى السوق الوطنية وفقا للأساليب الاربعة التي تم ذكرها (التجارة عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج ، التمثيل التجاري ، انتقال الاشخاص الطبيعيين ) ، بالاضافة الى ماتضمنة هذه الالتزامات من قضايا ذات صلة بالنفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية ، والتعهدات الاضافية \*\*\*(50).

### ثالثا: الخدمات المالية والمصرفية في الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) :

حيث اولت اتفاقية GATS نصوصا خاصة لمجموعة من صور تجارة الخدمات ومن هذه الصور هي الخدمات المالية والمصرفية والتي هي مدار اهتمام البحث في اطار تناولنا للقطاع المالي ، اذ افردت لها ملحقا خاصا حول آلية التطبيق والقواعد العامة ، ويمكن القاء الضوء بالترتيب الاتي :

3-1: الاسباب الموجبة : والتي تتعلق بالاساس في كيفية تجاوز القيود ومعوقات التجارة الدولية في الخدمات والتي تتمثل في مجموعتين (51):

- المجموعة الاولى : وتتمثل بالقيود التي تعرقل انتقال الخدمات المالية عبر الحدود ، ومن امثلتها الرقابة على اسواق الصرف الاجنبي سواء من خلال منع المقيمين من التعامل مع المؤسسات المالية في الدول الاجنبية او من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين .
- المجموعة الثانية : وتتمثل بالقيود التي تعرقل النفاذ الى الاسواق والتميز في المعاملة الوطنية بين فروع البنوك الاجنبية وبين الشركات والبنوك الوطنية في السوق المحلي ، وهذه القيود تفرض بشكل اساس في الدول النامية من خلال مجموعة من المعوقات التي تضعها بوجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اراضيها هادفة بذلك حماية نفسها من التعرض للاختلال او عدم التوازن .

### 3-2: القواعد العامة للتجارة في الخدمات المالية :

ان هذه القواعد تتم الحاقها بالاتفاقية من خلال ملحقان يتعلقان بتلك القواعد وانواعها وتعريفها والتعديلات التي تخضع لها وكذلك تصنيف الخدمات المالية حتى تسترشد بها الدول كخدمات البنوك والتامين واعادة التامين والاوراق المالية في البورصات . وهذان الملحقان هما (52):

3-2-1: الملحق الاول : حيث يتضمن تعريف الخدمات المالية ونطاق تطبيق الاتفاقية ، والقواعد التنظيمية المحلية وكذلك مبدا الاعتراف بالتدابير التحوطية التي تتخذها الدول الاعضاء فضلا عن المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة بالخدمات المالية .

3-2-2: الملحق الثاني : حيث يتسم بالطابع المؤقت لا حكامه والذي يتعلق بعملية استمرار المفاوضات حول الخدمات المالية ، ومنح البلدان الاعضاء الحق في ان يقوموا خلال فترة شهرين تبتدا بعد مرور اربعة اشهر من تاريخ نفاذ منظمة التجارة العالمية ، بأدراج كافة التدابير ذات الصلة بالخدمات المالية والتي لا تتسق مع مبدا المعاملة الوطنية بان يحسنوا او يسحبوا التعهدات المحددة في الخدمات المالية المسجلة في جداولهم بشكل منفرد كل على حدة بشرط عدم الاخلال بأحكام الاتفاقية العامة .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

3-3: **صور الخدمات المالية** : حيث تتنوع هذه الصور الى مجموعة من الانشطة والتي تتعلق بخدمات الودائع والحسابات الجارية بمختلف العملات ، والائتمان وحفظ وادارة الامانات ، تنفيذ الوصايا واعادة النظر في تخطيط الممتلكات ، شراء وبيع الاسهم والسندات والمشتقات من خيارات ومستقبلات وعقود آجلة ، عمليات تحويل العملات والتداول للمعادن النفيسة ، التامين على الحياة وحسابات التقاعد، التوظيف المالي لاسهم وسندات صناديق الاستثمار العالمية والمحلية ، ادارة المحافظ العالمية وتنويع المخاطر ، الاستشارات المالية والعقارية ، فتح الحسابات المصرفية في الخارج ، خدمات الوساطة واجراء عمليات المقاصة بين حسابات العملاء ، خدمات البورصة ، خدمات شركات التامين فضلا عن الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية دولية النشاط ومن خلال فروعها والتي تصب خدماتها في ذات الاتجاه الموضح اعلاه<sup>(53)</sup>.

### المحور الرابع: فرص تعزيز القطاع المالي وفقا لاتفاق GATS وعضوية WTO

ان التزام العراق بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS ينبغي ان يتم في اطار مصلة اكبر وهي انضمامه الى منظمة التجارة العالمية WTO وتعهد بالالتزام بجميع اتفاقاتها . كحزمة واحدة انطلاقا من مبدأ التعهد الواحد Single undertaking الذي اتت به المنظمة<sup>(54)</sup> وفي هذا الاطار يمكن تناول القضية وفقا لما يأتي :

#### اولا: العراق ومسألة انضمامه الى منظمة التجارة العالمية:

لقد سعى العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية بعد عام 2003 في اطار توجه جديد له للانفتاح والاصلاح والاستناد الى آلية السوق في توجيه الاقتصاد رغبة في تفعيل المبادرات الفردية والقطاع الخاص على العمل والانتاج وايجاد البدائل ضمن بيئة يسودها روح التنافس المشروع ضمن اطر اقتصادية سليمة . وهذا الاتجاه الجديد استند على ما ادركه المعينون من فشل السياسات السابقة القائمة على المركزية الاقتصادية الشديدة وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج وما رافق ذلك من سوء في التنظيم والادارة وعدم القدرة على المنافسة في المنتجات بسبب سياسات الدعم المالي الحكومي وتحملها لنفقات تتميز بعدم الكفاءة ، فضلا عن اعتماد سياسات التصنيع من اجل احلال الواردات ولكن بمخرجات متدنية من حيث جودتها وتعتمد على مستلزمات انتاج مستوردة بحيث قاد هذا الامر الى ا فراغ السياسة المذكورة من محتواها الذي اريد له في الاعتماد على الذات وسد النقص في المعروض المحلي من السلع الصناعية والزراعية . وتأسيسا على ذلك تقدم العراق بتقديم طلب رسمي للانضمام الى المنظمة في ايلول عام 2004 حيث اكتسب صفة عضو مراقب في المنظمة في كانون الاول من العام نفسه . وتم تقديم مذكرة تفصيلية الى المنظمة بين فيها الجانب العراقي تفصيلات عن اوضاعه الاقتصادية والتجارية والقانونية ، وتم تنظيم اول اجتماع بين فريق العمل الذي شكلته المنظمة في مسألة انضمام العراق وبين اللجنة الوطنية العراقية (الفريق الوطني)<sup>(55)</sup>.

#### ثانيا: اثر اتفاق GATS على تعزيز القطاع المالي:

ان عملية الاخذ بمضامين الاتفاق العام للتجارة في الخدمات GATS في ظل الالتزام بينود ومبادئ منظمة التجارة العالمية<sup>(56)</sup> ، باعتبار ان اتفاق GATS يشكل احد الاتفاقات المهمة من اتفاقات WTO ، سوف يرسى الى بيئة استثمارية ومالية محلية تشكل قاعدة اكثر رصانة تتبلور من خلالها مجموعة من الفرص تتيح تعزيز بيئة القطاع المالي في العراق في ضوء مجموعة من المبررات والتسببات ، وهذه الفرص في تعزيز بيئة القطاع المالي تجد تعبيرها في امكانية زيادة عدد المصارف وفروعها المحلية والاجنبية ، زيادة عدد المودعين والمقترضين ، تدفق رؤوس الاموال المحلية والاجنبية الى اسواق المال ومن ثم تفعيل نشاطها واداء دورها في الاقتصاد ، زيادة عدد المؤسسات غير الابداعية ، توفير السيولة للأفراد والشركات والمؤسسات وسهولة القيام بتحويل الملكية . ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي:



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

1-2: لقد استفادت البلدان النامية بشكل عام من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والاخذ باتفاقية تجارة الخدمات GATS حيث اخذت نسب تدفقات رأس المال في شكل استثمار اجنبي مباشر داخل هذه البلدان تزداد بشكل مطرد وهذا الامر بدون ادنى شك يطور القطاع المالي في البلدان التي يدخلها حيث زيادة السيولة وتنشيط اسواق المال وزيادة الايداعات المصرفية . ويمكن الاستعانة بالجدول (9) الذي يبين تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى البلدان النامية والمتقدمة .

جدول (9) الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية والمتقدمة (مليون دولار)

2015	2013	2011	2009	2007	1999	1997	1995	1988-1993 متوسط المدة	مجموعة البلدان
176215 5	145196 5	170008 2	119782 4	1975537	885487	473052	331844	190629	العالم
962496	565626	880406	606212	1310425	636449	275229	205693	140088	البلدان المتقدمة
54.6	38.9	51.7	50.6	66.3	71.8	58.1	61.9	73.4	النسبة الى العالم
764670	778372	724840	519225	574311	207619	178789	111884	46919	البلدان النامية
43.4	53.6	42.6	43.4	29	23.4	37.7	33.7	24.6	النسبة الى العالم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الموجودة في ملاحق الجداول الواردة في:

UNCTAD , World Investment Report , United Nations , for years 2000 , 2012 , 2014 , 2016 .

من الجدول-9 يتبين ان متوسط تدفقات FDI الداخلة الى البلدان النامية خلال المدة 1993-1988 بلغت (46919) مليون دولار ، وهي ذات المدة التي كان يجري فيها التفاوض في إطار جولة الارغواي الممهدة لا نشاء WTO وبنسبة (24.6) الى اجمالي التدفقات العالمية . وفي عام 1995 وهو عام نشوء WTO ودخول اتفاق GATS حيز التنفيذ ازدادت تدفقات FDI الداخلة الى البلدان النامية وبنسبة الى الاجمالي العالمي والبالغة (33.7) ، ثم ازدادت نسب هذه التدفقات في السنوات التالية حتى بلغت نسبة التدفقات الى البلدان النامية (53.6) فيما بلغت هذه النسبة للبلدان المتقدمة (38.9) في عام 2013، وفي عام 2015 كانت النسبة للبلدان النامية (43.4) وللبلدان المتقدمة (54.6) .

2-2: وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية في اتفاق GATS حيث وجوب عدم التمييز في المعاملة بين مقدمي الخدمات المحليين ومقدمي الخدمات الاجانب ، حيث يشجع هذا الامر مقدمي الخدمات المالية الاجانب الى مزاولة نشاطهم في العراق طالما ان الحكومة تسن القوانين والتعليمات في مساواة المعاملة وعدم التمييز فيها وذلك اتساقا مع احكام الاتفاقية . وحيث ان مزاولة الاجانب لنشاطهم المالي داخل البلد يخلق المنافسة القائمة على الكفاءة ويخفض من تكاليف الانتماء ويوسع من التعاملات في اسواق المال ، وبالتالي تتعزز قوة ومكانة القطاع المالي . كما ان مبدأ الشفافية في اتفاق GATS يعمل بذات الاتجاه في تعزيز القطاع المالي ، اذ وفقا لهذا المبدأ يلتزم كل الاعضاء بنشر جميع الاجراءات المتصلة بالخدمات المالية فضلا عن انشاء مراكز استفسارات لتقديم كل ما له علاقة بالقطاع والخدمات المالية وهذا كله يشجع المستثمرين في مجال تقديم الخدمات المالية المحليين والاجانب على زيادة انشطتهم المصرفية وفي بيع وشراء الاوراق المالية في السوق المالية المحلية ما يعمل على تعزيزها .





## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

2-3: يتيح مبدأ التحرير التدريجي في اتفاق GATS ومن خلال اجراء جولات متعاقبة للحد من أي آثار معاكسة قد تحدث على تجارة الخدمات ومنها تجارة الخدمات المالية في وجه النفاذ الى الاسواق وهذا بدوره يزيل كافة العراقيل التي ممكن ان تحدث في وجه مقدمي الخدمات الاجانب في السوق المحلية او مقدمي الخدمات المالية المحليين في الاسواق الاجنبية ما يؤدي الى تحرير تجارة الخدمات المالية بالشكل الذي يعمل معه الى زيادة فاعليتها . وينفس الاتجاه يعمل مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية الى امكانية زيادة مشاركة العراق في التجارة الدولية للخدمات المالية من خلال السماح له بالحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالخدمات المالية من قبل الدول المتطورة في هذا المجال الاعضاء في الاتفاقية ، والعمل على زيادة كفاءة اداء انتاج الخدمات المالية وهذا يتضمن بالطبع ما يتصل بالاعمال المصرفية وادارة البورصات ، وتحسين قدراته في مجال الوصول الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات ذات العلاقة ، وتوفير امكانيات امام العراق في الوصول الى اسواق التصدير في القطاعات (المفاصل) المالية التي يمكن ان يمتلك فيها مزايا تفضيلية في المستقبل (57)

2-4: كما يوفر مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة بان تكون هناك آلية ، توفرها اتفاقية GATS في ظل WTO ، تعمل على مراقبة ومنع كل عمل يؤدي الى تقييد غير مبرر لتجارة الخدمات المالية او يؤسس لحالة احتكارية من الممكن ان تشوه حالة المنافسة المنشودة في تقديم الخدمات المالية لما له من اثر في التخصيص الامثل للموارد المالية وتوزيعها وتسعيرها بالشكل العادل .

2-5: ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، بعد التهيؤ والاعداد الى ما يستلزم \*\*\*، يعد بمثابة شهادة دولية بالانضباط والاخذ بمعايير عالمية ، مما يجعل من البيئة العراقية اكثر مقبولة دوليا للاستثمار في مجال الخدمات المالية خاصة ما يتعلق بالتمثيل التجاري كصورة من صورة تجارة الخدمات ومن خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI. وهذا الامر يعزز ايضا من خلال الاخذ بكل اتفاقيات المنظمة (58)، حيث يدعم كل اتفاق مجموعة الاتفاقات الاخرى ، ومن ثم فان اتفاق GATS سوف يجد ارضية مناسبة له من خلال الاتفاقات الاخرى من مثل اتفاق اجراءات الاستثمار واتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية بما يؤدي الى ازالة العوائق المحلية امام المستثمرين الاجانب وحماية صور الملكية الفكرية من مثل براءات الاختراع التي يتخوف عليها المستثمر لأنها تتضمن انفاقا عاليا على عمليات البحث والتطوير من اجل انتاجها ، وهذان الاتفاقان يعملان على تعميق ثقة المستثمرين بالبيئة المحلية حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذه التدفقات سوف تجد صورتها في بادئ الامر عبارة عن اصول مالية متدفقة الى المصارف واسواق المال ، فضلا عن فرص تأسيس الاجانب للمصارف والفروع ومؤسسات التأمين وشركات الاستثمار والتعامل بالسوق المالي مما يعمل على تعزيز القطاع المالي .

### الاستنتاجات والتوصيات

#### اولا: الاستنتاجات:

1- ان الاتفاق العام للتجارة في الخدمات يعزز من البيئة التي يعمل فيها القطاع المالي في العراق من حيث رفعه للقيود التي قد توضع بوجه انتقال الخدمات المالية عبر الحدود الدولية ، وكذلك يقوم بتوحيد الاجراءات المتصلة بتنظيم انتقال هذه الخدمات ، وبالتالي فان مقدمي الخدمات المالية ومستهلكيها المحليين والاجانب سوف يجدون بيئة ملائمة وشفافة للعمل المالي في العراق وهذا ينعكس على فاعلية المؤسسات والخدمات في هذا القطاع .

2- في ظل مبدأ الإلزام او مبدأ التعهد الواحد فان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تؤخذ او ترفض في حزمة واحدة ، وهذه الاتفاقيات يدعم احداها الاخر، ومن ثم فان الاخذ بالاتفاق الدولي المتصل بتجارة الخدمات سوف يجد مايدعّمه بالاتجاه المرغوب من التحرر والانضباط والشفافية من خلال الاتفاقات الاخرى مثل اتفاق اجراءات الاستثمار والذي يخفف من كل العوائق باتجاه حركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ، واتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة حيث ان هذا الاتفاق يحمي حقوق وممتلكات المستثمرين الفكرية على اصولهم مما يشجعهم على الاستثمار وانتاج المزيد من هذه الحقوق في البلدان التي تأخذ بهذا الاتفاق مما يعمل معه على تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

فضلا عن مجموعه الاتفاقات الاخرى المتصلة بمكافحة الاغراق وفض المنازعات وهي اتفاقات تدعم قواعد العمل في منظمة التجارة العالمية ، وهذا كله يهيئ الارضية المناسبة في تعزيز قطاع مالي فاعل وسليم من خلال تشجيع العنصر الاجنبي والمحلي للتعامل مع المؤسسات قطاع المال من خلال الاسلوب المباشر في اطار التعامل مع المصارف المحلية وبيع وشراء الاوراق المالية في سوق المال ، او من خلال الاسلوب غير المباشر عبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث قيام المستثمرين ، حينما يرومون انشاء المنشآت الانتاجية او شراء حصص في المنشآت العائمة ، بتحويل الاموال في بادى الامر الى المصارف المحلية او شراء الاسهم من سوق المال المحلي .

3- يعاني العراق وجود قطاع مالي يتسم بضعف المؤشرات المتعلقة بمؤسساته وخدماته ما يعني عدم قدرة هذا القطاع على حشد المدخرات وتمويل الاستثمارات والاطلاع بمهمة الانتقال بالاقتصاد نحو آلية السوق وتشجيع وتدعيم القطاع الخاص ليأخذ بزمام المبادرات في سبيل التخفيف من المركزية الاقتصادية ووهن مشروعات القطاع العام .

4- ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، بعد تهيئة الترتيبات اللازمة ، ان يجعل اجراءات العراق التجارية بشكل عام ، وفيما يخص تجارة الخدمات المالية بشكل خاص موحدة وقريبة التماثل فيما بينه وبين كل اعضاء WTO ، ما يعني ان الانضمام يمثل شهادة دولية بالانضباط والاحذ بمعايير عالمية ، وهذا يعطي الدافع للمستثمرين للتعامل في هكذا بيئة ذات صورة واضحة فيما يخص كل التدابير التجارية وانها لن تحيد عن اطارها العام الذي ترسمه القواعد والمبادئ العريضة في منظمة التجارة العالمية ، وهذا كله يدعم البيئة التجارية المالية ومن ثم يعزز من مكانته ومثانة القطاع المالي .

5- ان وجود قطاع مالي سليم غير معزول دوليا ويشترك فيه مقدمي الخدمات المالية الاجانب الى جانب مقدمي هذه الخدمات من المحليين في ظل بيئة مالية شفافة سوف يقود الى المنافسة على اسس سليمة طبقا لتعليمات اتفاق GATS مما يؤدي الى تحسين الخدمات المالية المقدمة من جانب ، ويقود الى تخفيض كلف هذه الخدمات من جانب اخر ، فضلا عن ذلك سوف يكون مستهلكي الخدمات المالية في وضع يختارون فيه افضل الخدمات باقل الاسعار . ويكون معيار النجاح بالنسبة لمقدم الخدمة المالية هو الكفاءة والتنظيم الصحيح والاسعار المناسبة .

### ثانيا: التوصيات:

1- ينبغي على الحكومة العراقية ومن خلال اجهزتها المعنية تهيئة الاقتصاد ودعم القطاع الخاص الذي يعمل في المجال المالي والانتاجي في سبيل الانضمام الناجح الى منظمة التجارة العالمية في السنوات المقبلة والاحذ بكل اتفاقاتها والاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها وهذا كله يأتي في اطار مغادرة النهج القديم في ادارة الاقتصاد ، والاعتماد على روح المنافسة والانتاجية الكفوة والتي تتضمن التخصيص الامثل للموارد في ظل بيئة دولية صحيه .

2- الأخذ بالاتفاق الدولي للتجارة في الخدمات من اجل تعزيز بيئة القطاع المالي العراقي على اسس صحيحة تتيح العمل والثقة بها من قبل المحليين والاجانب ، وينبغي على وزارة التجارة ووزارة المالية والبنك المركزي دراسة هذا الاتفاق وتدريب الخبراء العراقيين على بنوده من اجل القيام بالمزيد من المفاوضات مع سكرتارية WTO بما يضمن النشاط الكفوء ويمنع الاحتكارات في مفاصل المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية واسواق المال ، خاصة ما تعلق الامر بعمل جداول تتضمن قطاعات خدمية مالية معينة حيث تكون اسواقها مفتوحة امام المنافسة الاجنبية والعمل على توسيعها كلما زادت قدرة القطاعات الخدمية المالية المحلية على المنافسة .

3- تهيئة الملاكات المدربة والكفوة على القضايا التجارية والقانونية من اجل ان يكون هناك تهيؤا ملائما وتطبيقا سليما لاتفاقات منظمة التجارة العالمية والمعرفة بأساليب وفنون المفاوضات وفض المنازعات وهذا كله يأتي في اطار تدعيم قدرة العراق على التعامل مع الاعضاء الاخرين في ظل المنظومة التجارية العالمية .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

4- القيام بالتنسيق اللازم بأهمية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من مزاياها باعتبار ان هذه القضية تشبه حالة انضمام شخص الى نادي رجال الاعمال حيث سوف يتدرب في هذا الاطار ويقوى على المنافسة وان لا يكون معزولاً . وهذا الامر يأتي بالترادف مع الاتجاه الجديد في توجيه الاقتصاد العراقي صوب اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص والمبادرات الفردية اساس الكفاءة والتخصيص الامثل للموارد .

5- العمل على انشاء محكمة ذات اختصاص في قضايا المنازعات التجارية وزيادة خبراتها ومهاراتها اتساقاً مع ما يتطلبه وضع الانضمام الى WTO.

### المصادر والهوامش :

- 1- توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، تعريب السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ
  - 2- للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 45 .
  - 3- كريستوفر ياس وآخرون ، معجم الاقتصاد ، سلسلة المعاجم الاكاديمية المتخصصة - أكاديميا ، تعريب عمر الابوي ، 2005.
  - 4- صندوق النقد الدولي ، الحفاظ على الاستقرار العالمي ، قضايا اقتصادية ، العدد (36) ، 2005 ، ص 2.
  - 5- احمد بريهي علي ، الازمة المالية الدولية واثرها على قطاع المال في العالم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009 ، ص 101، 107.
  - 6- Nacer Bernon , le commerce desservices financiers dans le monde , working paper du GATS , juin , 2002 , p.3.
  - 7- احمد بريهي علي ، الاستثمار الاجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي ، دار الكتب موزعون ناشرون ، العراق / كربلاء ، 2014 ، ص 110.
  - 8- ينظر الى الكثير من الادبيات التي تتحدث عن الموضوع منها : سامويلسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2006 ، ص 541-543.
  - 9- عبد الحسين جليل الغالبي وكاظم سعد الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك ، النجف ، 2016 ، ص 68.
  - 10- محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 72.
  - 11- شقيري نوري موسى ، المؤسسات المالية المحلية والدولية ، دار المسيرة ، عمان ، ط 2 ، 2011 ، ص 141-142.
  - 12- ينظر: كمال شرف وهاشم ابو عراج ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994، ص 52.
  - 13- ينظر تفصيل اكثر حول الوسطاء الماليين ومؤسساتهم في: توماس ماير وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 57-63.
  - 14- توماس ماير وآخرون، مصدر سابق، ص 61.
  - 15- ينظر لمزيد من التفصيل حول شركات التامين وانواعها ووظائفها في: شقيري نوري موسى، مصدر سبق ذكره، ص 207-227.
  - 16- ينظر في ذلك لمزيد من التفصيل : ساويلسون ونورد هاوس ، مصدر سابق ذكره ، ص 549 ، وكذلك شقيري نوري موسى ، مصدر سابق ، ص 253-256.
  - 17- ينظر الى العديد من الادبيات التي تتحدث عن الاسواق المالية منها : عزيز بن سميعة ، البورصة والاسواق المالية ، دار الايام للنشر ، عمان ، 2017 . وكذلك سامويلسون ونورد هاوس ، مصدر سابق ، ص 550-556.
- \* هناك جدلية حول ايهما سبق من اجل استهداف النمو اصلاح القطاع المالي ام اصلاح القطاع الحقيقي ، وفي هذا تعتقد الاقتصادية المعروفة جوان روبنسون Joan Robison عام 1952 ان هناك علاقة تسبب تتجه من الانتعاش في القطاع الحقيقي الى القطاع المالي وليس العكس ، اذ ان التنمية الاقتصادية في رأيها هي التي تخلق الطلب على ترتيبها تمويل تناسبها ، والقطاع المالي بدوره سوف يتحرك مستجيباً بشكل ذاتي لذلك الطلب . وقد اتفق الاقتصادي لوكاس Robert Lucas ، صاحب مدرسة التوقعات العقلانية ايضاً مع هذا الرأي ، اذ يرى ان الاقتصاديين قد بالغوا في تأكيد اهمية السببية للعوامل المالية على نمو القطاع الحقيقي .



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

- لكن مهما يكن من امر لا يمكن اليوم انكار الدور الريادي للقطاع المالي وللعوامل المالية في اعطاء المرونة الكافية للاقتصادات الحديثة باتجاه تعزيز وتنشيط قطاعها الحقيقي وتعزيز نموه . ينظر تفصيل اكثر حول هذه القضية في : احمد بريهي علي ، مصدر سبق ذكره . ص 99-108.
- 17- احمد بريهي علي ، مصدر سابق 105.
- 18) صندوق النقد الدولي ، اصلاحات القطاع المالي وافاق الدمج المالي في بلاد المغرب ، مايو 2007، ص 8،4.
- 19- ينظر : مانويل غيتيان ، دور اصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي ، بحوث ندوة السياسات المالية واسواق المال العربية ، تحرير سعيد النجارة ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 1994، ص 12-14.
- 20- توماس ماير واخرون ، مصدر سابق ، ص 59.
- 21- هشام طلعت عبد الحكيم وعماد عبد الحسين لدول ، واقع اداء سوق العراق للأوراق المالية ومقارنته مع بعض الاسواق المالية العربية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد (88) ، 2011، ص 103.
- 22- صلاح حسن السيبي ، بورصات الاوراق المالية -الاهمية والاهداف ومقترحات النجاح ، منشورات عالم الكتب ، القاهرة ، 2003، ص 11.
- 23- جعفر باقر علوش ، اقتصاديات الاستثمار في اسواق المال ، جامعة واسط ، 2007، ص 12-17.
- 24- ينظر تفصيل اكثر في : خليل الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1975، ص 83.
- وكذلك : سعيد عيود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، مطبعة البصري ، بغداد 1969، ص 178.
- 25- عبد الحسين جليل الغالبي ، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (27) ، 2012 ، ص 103.
- 26- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2015، ص 29.
- 27- ينظر في ذلك : مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق-الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010، ص 105. وكذلك البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2015، ص 16.
- 28- ينظر في ذلك احمد بريهي علي ، قطاع المال في العالم في تغير المؤسسات والاسواق المالية والسياق الجديد للائتمان المصرفي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، ملف PDF متاح على الرابط <http://www.docadesk.com>
- وكذلك في :مظهر محمد صالح ،الاقتصاد الريعي المركزي ومازق انفلات السوق ، بيت الحكمة ،بغداد ،2013، ص 64-65.
- 29- مايح شبيب الشمري ، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الاصلاح -دراسة في اقطار عربية مختارة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، ملف PDF متاح على الرابط <http://www.docadesk.com>
- 30- عدنان كريم فرهاد ، اعادة هيكلة الجهاز المصرفي العراقي ودورها في الاصلاح الاقتصادي ،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (7) العدد (خاص) ،2011، ص 228.
- 31- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ص 80، 262، 263.
- 32- عبد الحسين جليل الغالبي ، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق ، مصدر سابق ، ص 104.
- 33- مظهر محمد صالح ،مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، مصدر سابق ، ص 99.
- 34- مجموعة باحثين ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص 291.
- 35- مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، مصدر سابق ، ص 101.
- 36- مظهر محمد صالح ، المصدر السابق نفسه ، ص 101-102.



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

- 37- مايق شبيب الشمري ،مصدر سابق، ص 49.
- 38- هشام طلعت و عماد عبد الحسين ، مصدر سابق ، ص 103-104.
- 39- مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلاق السوق – رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن ، بيت الحكمة ،بغداد، 2013، ص108.
- 40- البنك المركزي العراقي ، دائرة الابحاث والاحصاء ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ،2015، ص 59.
- 41- نور شدهان عداي ، معوقات قطاع التأمين وخطى الاصلاح في ظل الامكانيات الداخلية والخارجية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ،بغداد ، العدد (34) 2016 ، ص62-64.
- 42- امريتا نارليكار ، الوجيه في منظمة التجارة العالمية ،ترجمة عبد الاله الملاح ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ،2008، ص129.
- 43- محمد زكي عبد الرزاق ، مستقبل تحرير خدمات القطاع السياحي العراقي في اطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ،اطروحة دكتوراه ، جامعه المستنصرية ، 2010 ، ص 75-77.
- 44- عبير محمد جاسم ووحيدة جبر منشد ، تحرير تجارة الخدمات المصرفية في البلدان العربية التأثيرات والتحديات ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (29) ، 2013 ، ص 97.
- 45- رانيا محمود عبد العزيز ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007، ص109.
- 46- محمد زكي عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، ص96.
- 47- عبد الناصر حسبو السيد حسبو ، الاثار المحتملة لنفاذ اتفاقيات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2011، ص267-296.
- \*\* تستبعد اتفاقية التجارة في الخدمات GATS العمليات التي تقوم بها البنوك المركزية من نطاق التحرير الدولي لتجارة الخدمات . ينظر في ذلك: رانيا محمود عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره، ص 228.
- 48- عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005، ص 129-133.
- 49- ينظر من اجل تفصيل اكثر حول الموضوع : رانيا محمود، مصدر سابق ، ص 172-179.
- \*\*\* تنص المادة (18) من GATS بتوافر امكانية للتفاوض بين الاعضاء حول تعهدات ذات صلة بأي اجراء يؤثر في تجارة الخدمات لا يكون محلا للتسجيل في جداول التزاماتها طبقا للمبدئين المتعلقين بالنفاذ الى الاسواق ، والمعاملة الوطنية ، بما في ذلك التدابير التي تتصل بالمؤهلات او المقاييس ، او تراخيص التسجيل ، حيث تسجل هذه التعهدات الاضافية في جدول العضو ، ينظر : عبد الناصر حسبو، مصدر سابق ، ص 283.
- 50- ينظر في تفصيلات هذه الالتزامات في : زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الازارطة، 2005، ص 356-359.
- 51- رانيا محمود عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص 242.
- 52- ينظر في تفصيلات هذه القواعد في : رانيا محمود عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره، ص 248-265.
- 53- ينظر في ذلك : صفوت عبد السلام عوض الله ، الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002، ص 23.
- 54- كان من النتائج التي تمخضت عنها جولة الاورجواي وانبثاق منظمة التجارة العالمية ، ان الاتفاقات التي اتت بها المنظمة ينبغي قبولها او رفضا كحزمة واحدة دون ان يكون لكل عضو اختيار لاتفاقية معينة ورفض الاخرى . ينظر في ذلك : عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق، ص 59-187.
- 55- ينظر تفصيلا اكثر في : اكرم حسن ، جهود جمهورية العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، متاح على الرابط :

[http:// althakafaaljededa.com](http://althakafaaljededa.com).



## فرص تعزيز القطاع المالي في العراق في ظل اتفاقية GATS وعضوية منظمة التجارة العالمية

56- ان المبادئ الرئيسية في منظمة التجارة العالمية هي ( مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، مبدأ المعاملة الوطنية ، مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة ، مبدأ الشفافية ، مبدأ الالتزام ، مبدأ المفاوضات التجارية ) ينظر تفصيلات هذه المبادئ والاستثناءات المتعلقة بها في كثير من ادبيات الاقتصاد الدولي منها: مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2007- وكذلك في سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1993.

57- ينظر الى المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية GATS في المحور الثالث من الدراسة .

\*\*\*\* توفير الحد الأدنى المطلوب من غطاء قانوني وتشريعات مطلوبة فيما يتصل بالبيئة الاستثمارية والروتين ، وحماية الحقوق وفض المنازعات ، دعم القطاع الخاص ليأخذ بزمام المبادرات ، اجراء المفاوضات المستمرة مع سكرتارية WTO قبل وبعد الانضمام وهذا الامر يقع ضمن المبادئ وتستطيع الدول ان تتمتع بمرونة الحركة اتساقا مع ظروفها من خلاله للأقناع في القضايا الملحة .

58- تتألف اتفاقات منظمة التجارة العالمية من كل من اتفاق التجارة في السلع ، واتفاق التجارة في الخدمات ، واتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصل بالتجارة . وبالنسبة لاتفاق التجارة في السلع فانه ينقسم الى الاتفاقات الاتية : اتفاق التجارة في السلع المصنعة ، اتفاق التجارة في السلع الزراعية ، اتفاق المنسوجات ، اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ، هذا فضلا عن مجموعة اتفاقات تدعم قواعد العمل في WTO والتي تتعلق باتفاق الدعم والاجراءات التعويضية ، اتفاق مكافحة الاغراق ، ينظر في تفاصيل هذه الاتفاقات : بها جيراث لال داس ، منظمة التجارة العالمية دليل للاطار العام للتجارة الدولية ، ترجمة رضا عبد السلام ، دار المريخ ، الرياض ، 2009 ، صفحات متفرقة .





## **Chances of consolidation the financial sector in Iraq according to GATS agreement and World Trade Organization**

### **Abstract:**

This research focuses on necessary state to develop and strong the financial sector in Iraq by consider that it is allow to achieve the financial flexibility and the enough currency to encourage the investment and economic growth , this picture will be coming by take and obligation the international criteria by general agreement on trade in services (GATS) that it is one of agreements of world trade organization (WTO). This mater doing to strong the legal and legislation environment founded international confidential , by it , the institutions and financial sector in Iraq will be more active.

**Key word:** financial sector, GATS agreement, World Trade Organization.